«٣»

المشهد السياسي الداخلي

بقلم: أنطوان شلحت

مدخل

(*) في الفاتح من نيسان ٢٠١١ يمرّ عامان على تأليف الحكومة الإسرائيلية الحالية (حكومة بنيامين نتنياهو الثانية) والتي اتسمت لدى تشكيلها بطابع يمينيّ سافر. وعلى ما يبدو فإن هذا الطابع قد تعزّز أكثر فأكثر على مدار العام ٢٠١٠، وخاصة في ضوء تصاعد الهجمة التي يؤججها حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرّف على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى الحريات الديمقراطية عامة، والتي تحظى بمزيد من تأييد سائر عناصر الحكومة.

كما أن طابع الحكومة اليميني تعزّز في إثر قيام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بتفكيك حزب العمل (محسوب على «اليسار الصهيوني») والانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، وفي ضوء اتهام مسؤولين كبار في العمل باراك بأنه «ليس نسخة ثانية عن الليكود وإنما نسخة طبق الأصل عن ليبرمان». وفيما بقيت «كتلة باراك» في الائتلاف فإن سائر أعضاء كتلة العمل استقالوا منه فور حدوث هذا الانشقاق.

كذلك فإن هذه الحكومة استمرت في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية.

يتناول هذا الفصل الوقائع الرئيسة لتعزّز طابع الحكومة اليميني وانعكاس ذلك على سياستها الداخلية بقدر انعكاسه على السياسة الخارجية. كما أنه سيعرض أبرز المستجدات التي شهدها العام الفائت والمرتبطة بالمشهد السياسي والحزبي الداخلي في إسرائيل.

نتنياهو يصبح رئيسًا لحكومة يمينية - حريدية

قام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، يوم ١٧ كانون الثاني ٢٠١١، بتفكيك حزب العمل (المحسوب على تيار «اليسار الصهيوني») الذي كان يرأسه وبالانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، تضم خمسة أعضاء كنيست من العمل، هم متان فلنائي وشالوم سمحون وأوريت نوكيد وعنات فيلف، فضلاً عن باراك نفسه. وقد أسفر ذلك على الفور عن قيام ثلاثة وزراء من حزب العمل بالاستقالة من الحكومة، وهم وزير الرفاه الاجتماعي إسحق هيرتسوغ، ووزير شؤون الأقليات أفيشاي برافرمان، ووزير الصناعة والتجارة والعمل بنيامين بن إليعازر، وكذلك عن انسحاب الحزب من الائتلاف الحكومي (في وقت لاحق صادق الكنيست على تعيين ثلاثة وزراء جدد في حكومة نتنياهو من كتلة «استقلال» بدلاً من المستقيلين، وذلك على النحو التالي: شالوم سمحون وزيرًا للصناعة والتجارة والعمل؛ أوريت نوكيد وزيرة للزراعة؛ متان فلنائي وزيرًا في ديوان رئيس الحكومة لشؤون الجبهة الداخلية والأقليات. وقد احتفظ باراك بمنصب وزير الدفاع).

قام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، يوم ١٧ كانون الثاني ٢٠١١، بتفكيك حزب العمل (المحسوب على تيار «اليسار الصهيوني») الذي كان يرأسه وبالانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، تضم خمسة أعضاء كنيست من العمل

ورأى كثيرون، بمن في ذلك بعض كبار المسؤولين في حزب الليكود الحاكم، أن وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان أصبح بمثابة «رئيس الحكومة الفعلي» في إسرائيل عقب انشقاق باراك وما تلا ذلك من انسحاب حزب العمل ببقية أعضائه من الحكومة والائتلاف. وقد أشير في هذا الصدد إلى أنه حتى يوم حدوث هذا كله كان الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو يضم ٧٤ من مجموع ١٢٠ عضو كنيست، وعقب استقالة حزب العمل (الذي بقي مع ٨ أعضاء كنيست بعد انشقاق باراك ومؤيديه) فإن هذا الائتلاف أصبح يضم ٦٦ عضو كنيست، بمن فيهم ٥ أعضاء كنيست من كتلة «استقلال» التي أعلن باراك تأسيسها. وبناء على ذلك فإن قوة حزب «إسرائيل بيتنا» (١٥ عضو كنيست) باتت أكثر أهمية لسلامة هذا الائتلاف، حيث أنه في حال انسحابه فإن ذلك سيعني سقوط الحكومة اليمينية. والأمر نفسه ينطبق أيضًا على حزب شاس (١١ عضو كنيست).

ورأى كثيرون، بمن في ذلك بعض كبار المسؤولين في حزب الليكود الحاكم، أن وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان أصبح بمثابة «رئيس الحكومة الفعلي» في إسرائيل عقب انشقاق باراك

ونوهت صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» بأن أحد كبار المسؤولين في الليكود كان أشد صراحة من غيره حين قال: «إن ليبرمان يمكنه أن يسقط الحكومة متى يشاء، وإذا كان الثنائي نتنياهو- باراك حتى الآن هو صاحب القرار الأول في الحكومة، فإن ليبرمان يمكنه من هذه اللحظة المطالبة بأن يصبح شريكًا كاملاً في عملية اتخاذ القرارات السياسية. في الوقت نفسه فإنه لم يعد بإمكان باراك الاستمرار في إشغال منصب وزير

الخارجية الفعلي، ذلك بأنه أضحى يتزعم كتلة تضم ٥ أعضاء فقط لا ١٣ عضو كنيست كما كانت حال كتلة حزب العمل، ولا شك في أن ليبرمان يدرك ذلك جيدًا ويعرف ما هي التداعيات التي يجب أن تترتب عليه». [١] وبموازاة هذا فإن الوزير أفيشاي برافرمان أكد، لدى تقديم استقالته من الحكومة، أن خطوة باراك «جعلت ليبرمان هو صاحب القول الفصل في الحكومة والائتلاف». وأضاف: «إننا نفهم الآن لماذا لم ينبس باراك ببنت شفة عندما كان ليبرمان يطلق تصريحاته العنصرية الهوجاء. إن باراك ليس نسخة ثانية عن الليكود وإنما نسخة طبق الأصل عن ليبرمان». [٢]

مع هذا فإن رئيس الحكومة أعرب عن قناعته بأن تفكيك حزب العمل وانشقاق باراك ينطويان على بشائر جيدة بالنسبة لحكومته «التي ستصبح أكثر استقرارًا من الآن فصاعدًا»، على حد قوله في اجتماع كتلة الليكود في الكنيست. ولا شك في أنه يقصد استقرارها من الناحية السياسية تحديدًا. وأكد نتنياهو خلال أحاديث مغلقة أن هذه الخطوة «ستبعد شبح الانتخابات، وعلى الجميع أن يتعوّد على أن هذه الحكومة باقية فترة طويلة». [٣]

«زعامة» نتنياهو السياسية قد استنفدت نفسها، وأن أقصى ما يمكن أن يفعله هو شراء الهدوء السياسي في الحلبة الداخلية، وصدّ الضغوط الدبلوماسية (الخارجية)، إلى أن يحين أوان الانتخابات العامة المقبلة

وذكر مقربون من رئيس الحكومة أنه كان شريكًا كاملاً في خطوة باراك الانشقاقية. وأضافوا أن تلك الخطوة كانت ضرورية لكليهما، ذلك بأن «نتنياهو كان راغبًا في استقرار حكومته، في حين أن باراك كان راغبًا في الحفاظ على بقائه السياسي». وأكد هؤلاء المقربون أن التعاون بين الاثنين كان ضروريًا من أجل ضمان بقاء المناصب الوزارية التي كان حزب العمل يشغلها وخاصة منصب وزير الدفاع في يد أعضاء الكتلة الجديدة. وقد اتفق على أن تبقى وزارة الدفاع في يد باراك وعلى ألا تنتقل إلى مسؤول كبير في الليكود مثل الوزير موشيه يعلون. وأشار هؤلاء المقربون أيضًا إلى أن هذه الخطوة تنطوي على رسالة إلى الفلسطينيين فحواها أن يكفوا عن الاعتقاد «بأن حكومة نتنياهو على وشك السقوط بسبب مواقف حزب العمل». [٤]

وقبل هذا التطرّف اليميني للحكومة تراكمت إشارات تدلّ على أن «زعامة» نتنياهو السياسية قد استنفدت نفسها، وأن أقصى ما يمكن أن يفعله هو شراء الهدوء السياسي في الحلبة الداخلية، وصدّ الضغوط الدبلوماسية (الخارجية)، إلى أن يحين أوان الانتخابات العامة المقبلة[٥]، التي لا يستطيع أحد التكهن بموعدها من النقطة الزمنية الراهنة، خاصة في ضوء نجاح الحكومة في الحفاظ على استقرارها سياسيًا، وإلى حدّ ما اقتصاديًا واجتماعيًا. ويجمع المحللون السياسيون على أنه فضلاً عن استنفاد نتنياهو لنفسه، فإن هذه الحكومة تفتقر إلى زعامة جادة، أو حتى إلى قدرة على اتخاذ أي قرار

حاسم، سواء أكان الأمر متعلقًا بمستقبل الصراع مع الشعب الفلسطيني أو مع سورية.

وحين طُلب أخيرًا إلى أحد كبار الكتاب الإسرائيليين أن يجمل العام ٢٠١٠ المنقضي، قال إنه إذا كان في إمكانه وصفه بكلمة واحدة فقط فلا بُدّ من أن يصفه بكلمة «بشع»، ذلك بأنه كان عام زعامة إسرائيلية غير جادة، وتفتقر إلى أية رؤية أو طريق، ولا تملك القدرة على اتخاذ أي قرار حاسم أو على تنفيذه، كما أنه كان عامًا بدأت فيه مفاوضات سلام مع الفلسطينيين لكنها سرعان ما توقفت، وليس هذا فحسب بل إن «توقفها تسبّب بأن يتنفس زعماؤنا الصعداء».[٦]

أنه في ضوء ما أسماه «إشكاليات مسار المفاوضات مع الفلسطينيين» تزداد الاحتمالات بأن يتوجه نتنياهو نحو المسار السوري

ورأى سيفر بلوتسكر، أحد كبار المعلقين الاقتصاديين والسياسيين في صحيفة «**يديعوت أحرونوت**»، أنه في ضوء ما أسماه «إشكاليات مسار المفاوضات مع الفلسطينيين» تزداد الاحتمالات بأن يتوجه نتنياهو نحو المسار السوري، وذلك كي يتمكن من كسر الجمود المسيطر على العملية السياسية، وعلى ما يبدو فإنه في حال توجهه نحو ذلك المسار سيكون من الأسهل عليه أن يفسر للرأي العام الإسرائيلي الأهمية الإستراتيجية الكامنة في التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية، لا سيما في ضوء ما يحدث في الآونة الأخيرة في لبنان، وفي ضوء تحالف سورية مع إيران، وإقدامها (أي سورية) في السابق على بناء مفاعل نووي! كما أشار إلى أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تؤيد في معظمها التوصل إلى اتفاق سلام كامل مع سورية حتى ولو في مقابل الانسحاب الكامل من هضبة الجولان. وبرأيه فإن مثل هذا المسار أصبح ملحًا من أجل الحفاظ على مستقبل إسرائيل، فضلاً عن أنه يتماشى مع موقف نتنياهو الذي ما انفك يرى أن إيران في الوقت الحالي تشكل الخطر المصيري الأكبر الذي يهدّد إسرائيل[٧]، غير أنه حرص على تأكيد أن إطلاق عملية سلام مع سورية الآن يستلزم زعامة وشجاعة، ويبدو أن هاتين الصفتين غير متوفرتين قطّ لدى رئيس الحكومة الحالية.[٨]

المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تؤيد في معظمها التوصل إلى اتفاق سلام كامل مع سورية حتى ولو في مقابل الانسحاب الكامل من هضبة الجولان

المعلق السياسي لصحيفة «**هآرتس**» ألوف بن أكدّ من ناحيته أن رئيس الحكومة يجب ألا يلوم إلا نفسه على ما آلت إليه حالته. وقد حدّد هذا المعلق نقطة الانكسار، التي بدأ بعدها انتهاء زعامة نتنياهو، في صيف ٢٠١٠ عندما رفض هذا الأخير عرض تسيبي ليفني، زعيمة حزب «كاديما» (وسط)، الانضمام إلى الحكومة بدلاً من أفيغدور ليبرمان (يمين متطرف)، وبذا فإن نتنياهو فضّل أن تبقى ليفني زعيمة لمعارضة مترنحة على خطر ليبرمان الذي قد يتمكن من أن يسرق منه الناخبين اليمينيين لحزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الحكومة. «ولو كان (رئيس الحكومة) تحلى بالشجاعة كي يعيد تشكيل ائتلافه

الحكومي ويخوض عملية سلمية مكثفة مع الفلسطينيين، لكان الضغط الدولي على إسرائيل قد اضمحل، ولكان قد بدا زعيمًا شجاعًا وريادًا»، على حدّ تعبير بن.[٩]

تجدر الإشارة إلى أنه في مناسبة مرور أول عام على تأليف حكومة نتنياهو، في ربيع ٢٠١٠، أكدت ليفني أن نتنياهو «متعلق إلى حدّ كبير بشركاء يبعدون الجمهور الواسع عن الديانة اليهودية، ويبعدون إسرائيل عن العالم الحرّ، وأن حزب كاديما لا يمكنه أن يكون شريكًا في ذلك كله». وأضافت: «لقد أوضحت لرئيس الحكومة، مرارًا وتكرارًا، أنه في حال قيامه باتخاذ القرارات الحاسمة المطلوبة المتعلقة بالتسوية مع الفلسطينيين فإن حزب كاديما سيكون مؤيدًا لهذه القرارات، وفي حال قيام بعض شركائه بمحاولة إسقاط حكومته، جراء هذه القرارات، فإن الحزب سيصبح شريكًا في الحكومة. غير أن سلوك رئيس الحكومة حتى الآن يدل على أنه لم يغير مواقفه السياسية بصورة حقيقية. كما أن تركيبة الحكومة التي شكلها لا تتيح أي إمكان لإحداث تغيير حقيقيّ».[١٠]

التحليلات الإسرائيلية بشأن الحالة السياسية المستجدة تؤكد في معظمها أن بنيامين نتنياهو أصبح رئيسًا لحكومة تتألف قاعدتها من أحزاب يمينية وحريدية

وكان كبير المعلقين في صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» ناحوم برنياع قد أشار في المناسبة ذاتها إلى حقيقة أن نتنياهو لم يتطلع في المجال السياسي إلى فعل أشياء كثيرة، وعلى ما يبدو فإن ذلك وقف وراء قراره إقامة حكومة إسرائيلية تستند أساسًا إلى ائتلاف يمينيّ كبير، ونظرًا إلى كون نتنياهو لم يفكر في حينه إلا بنفسه، فإنه عيّن ليبرمان وزيرًا للخارجية، وقد عمل هذا الأخير، منذ أول لحظة تسلم فيها مهمات منصبه، على عزل حكومة نتنياهو عن العالم أجمع. وبالتالي يمكن القول إن الاستيطان الأخطر، الذي تسبب بتدمير نتنياهو خلال أول عام من ولايته، كامن في استيطان ليبرمان في وزارة الخارجية.[١١] كما أشار إلى أن رئيس الحكومة خضع للضغوط الأميركية وقام بتبني حل الدولتين، إلا أنه لم يكن مؤمنًا به فعلاً، ولم ينجح في إقناع الجانب الآخر (الفلسطيني) أنه مؤمن بهذا الحل حقًا. وهذا ينطبق أيضًا على القرار القاضي بتجميد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية لفترة عشرة أشهر.

وفي الإجمال العام فإن التحليلات الإسرائيلية بشأن الحالة السياسية المستجدة في مستهل العام الثالث للحكومة تؤكد في معظمها أنه بعد إقدام باراك على الانشقاق عن حزب العمل وإقامة كتلة مستقلة مؤلفة من ٥ أعضاء كنيست بقيت شريكة في الائتلاف الحكومي، وبعد انسحاب بقية أعضاء الكنيست من حزب العمل من هذا الائتلاف، فإن بنيامين نتنياهو أصبح رئيسًا لحكومة تتألف قاعدتها من أحزاب يمينية وحريدية (هي الليكود؛ «إسرائيل بيتنا»، شاس، «البيت اليهودي»، يهدوت هتوراة، «استقلال»).

وفي رأي إحدى معلقات الشؤون الحزبية فإن حكومة كهذه لن يكون في إمكانها أن تحسّن مكانة إسرائيل المتدهورة في العالم، خاصة في ضوء الضغوط التي من المتوقع أن تكون عرضة لها في الفترة المقبلة. فضلاً عن ذلك، فمن المتوقع أن يقدم مزيد من الدول في العالم على الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة تُقام على حدود ١٩٦٧، وهذا الاعتراف لم يعد محصورًا في دول من أميركا اللاتينية بل إنه شمل روسيا أيضًا، كما أن رئيس جهاز الأمن العام (شاباك) يوفال ديسكين أكد وجود خشية من أن تقوم بضع دول أوروبية بالاعتراف بهذه الدولة. وما يمكن تقديره الآن هو أن تصبح الولايات المتحدة في ضوء هذه التطورات كلها مضطرة إلى ممارسة ضغوط أشد وطأة على إسرائيل، سيما وأن انسحاب حزب العمل منها قد عزّز صورتها العامة باعتبارها حكومة غير معتدلة مطلقا. وفيما يتعلق بالموضوع السياسي، فإن نتنياهو لن يكون من الآن فصاعدًا عرضة لأي ضغوط أو تهديدات من داخل الحكومة نفسها كي يعمل على دفع العملية السياسية قدمًا، لكنه في الوقت نفسه أضحى واقفًا على رأس حكومة يمينية- حريدية متطرفة ازدادت فيها قوة حزبي «إسرائيل بيتنا» وشاس، وأصبح في إمكان كل منهما أن يسقط الحكومة متى يشاء. ونظرًا إلى كون رئيس «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان مصرًا على دفع مجموعة قوانينه إلى الأمام، وإلى كون رئيس شاس إيلي يشاي ما زال غاضبًا على نتنياهو جراء قيامه بإلقاء وزر المسؤولية عن التقصيرات التي كشف عنها الحريق في جبل الكرمل (في كانون الأول ٢٠١٠) على عاتقه (أي على عاتق يشاي)، فإن احتمال أن يقوم كل منهما بإسقاط الحكومة في وقت من الأوقات هو احتمال وارد بقوة كبيرة.[١٢]

في المقابل رأت تحليلات أخرى أن خطوة باراك قد تنطوي على أمل بتغيير مسار حزب العمل. وجاء في أحد هذه التحليلات أن إقدام باراك على الانشقاق عن حزب العمل وإقامة كتلة مستقلة هو خطوة جيدة بالنسبة لهذا الحزب، وذلك لأنها من ضمن أمور أخرى تقلل مثلاً من عدد الأشخاص الذين سيتنافسون على رئاسته. أمّا الادعاء القائل أن باراك بخطوته هذه قد أضعف حزب العمل فإنه ادعاء غير صحيح مطلقا، ذلك بأن العمل هو حزب ضعيف أصلاً، وفي كل انتخابات عامة من الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة كان يخسر جزءًا آخر من مؤيديه وناخبيه التقليديين لمصلحة أحزاب أخرى. وبالتالي فإن أقصى ما يمكن اتهام باراك به هو أنه اختزل أيام احتضار حزب العمل الذي يعاني داءً عضالاً مزمنًا. وبناء على ذلك فإن خطوة باراك هذه بالنسبة للذين ما زالوا متمسكين بالقيم التي كان حزب العمل يمثلها على مدار أعوام طويلة تنطوي على أمل في التغيير، إلى ناحية عودة العمل كي يكون حزبًا يساريًا صهيونيًا

وديمقراطيًا يضم تحت كنفه جميع الأشخاص الذين يتبنون أفكاره ويتطلعون إلى تحقيقها. وما يجب قوله هو أن هذا الأمر يعتبر الاختبار الحقيقي الماثل أمام جميع الذين بقوا في صفوف العمل بعد إقدام باراك على الانشقاق عنه.[١٣]

وكانت تحليلات سابقة أشارت إلى أن حزب العمل «أصبح جزءًا من عورات الحكومة». ومما جاء في أحدها ما يلي: إن حزب العمل الإسرائيلي خسر في البداية مبادئه الاجتماعية، وفيما بعد خسر مبادئه السياسية، ثم خسر كرامته ورغبته في الحياة، وإلا فكيف يمكن تفسير استمرار بقائه في الحكومة والائتلاف؟. يقولون لنا إن حزب العمل باق في الحكومة كي يعمل على دفع مفاوضات السلام (مع الفلسطينيين) قدمًا، لكن يجب أن يكون المرء أعمى أو أصم حتى يعتقد أن الحكومة الإسرائيلية الحالية، التي يديرها عمليًا كل من ليبرمان ويشاي، يمكن أن تقدّم التنازلات المطلوبة من الجانب الإسرائيلي لدفع مفاوضات السلام إلى الأمام. لو كان لدى حزب العمل قدر بسيط من الرغبة في الحياة لكان حاول أن يكبح الموجة المعادية للديمقراطية التي تجتاح الكنيست في الوقت الحالي، والتي تفوح منها روائح العنصرية المقيتة. ولا بُدّ من القول إن هذه الموجة تعتبر سببًا وجيهًا كافيًا كي يستقيل الحزب من الحكومة وكي يكف عن أن يكون ورقة توت تستر عوراتها. غير أن عورات الحكومة أصبحت مفضوحة منذ فترة طويلة، وعلى ما يبدو فإن حزب العمل لم يعد ورقة توت بل أصبح جزءًا من هذه العورات.[١٤]

وأشار أحد الأساتذة الجامعيين إلى أن حزب العمل لا يملك برنامجًا سياسيًا بديلاً لبرنامج اليمين. وكتب في هذا الشأن قائلاً: يوحي الجدل العاصف الذي شهده حزب العمل الإسرائيلي في الآونة الأخيرة- قبل انشقاق باراك- بشأن البقاء في الحكومة في ضوء الجمود المسيطر على العملية السياسية، كما لو أن لديه رسالة سياسية واضحة يرغب في تمريرها إلى الجمهور العريض، وفي واقع الأمر فإنه لو كان لدى حزب العمل رسالة كهذه لكان أعلنها منذ فترة طويلة. إن الموقف الوحيد الذي يمكن استشفافه من «ثورة» وزراء حزب العمل هو أنهم يرغبون في استئناف المفاوضات السياسية (مع الفلسطينيين)، وبناء على ذلك فإن السؤال الذي يجب طرحه هو: لماذا يجب استئناف هذه المفاوضات، وما هو موقف حزب العمل من الموضوعات التي ستدرج فيها؟. لقد حوّل حزب العمل انعدام الموقف إلى أكثر ماركة مسجلة له، ذلك بأن قيادته الحالية لا تملك أي برنامج أو حتى أي مبادئ، ومنذ بضعة عقود فإن برنامج الحزب الوحيد هو التمسك بكراسي السلطة. فضلاً عن ذلك، لا بُدّ من القول إن فوز باراك بزعامة حزب العمل في الوقت الحالي لم يكن من قبيل المصادفة، ذلك بأنه يعتبر أفضل من يمثل الحزب في صيغته الحالية، والتي يمكن اعتبارها استمرارًا للصيغة الانتهازية التي

رسخها شمعون بيريس (رئيس الدولة الإسرائيلية الحالي والرئيس الأسبق لحزب العمل). لو كانت لدى حزب العمل مبادئ خاصة به لكان يتعين عليه أن يتبنى منذ فترة طويلة مواقف علنية حادّة، وخاصة فيما يتعلق بسياسة الانكفاء التي يتبعها رئيس الحكومة الحالية نتنياهو إزاء الحريديم (اليهود المتدينين المتشددين)، أو السياسة المدمرة التي ينتهجها إزاء العرب في إسرائيل، وكذلك فيما يتعلق بانعدام مبادرة سياسية حقيقية إزاء النزاع مع الفلسطينيين.[١٥]

اتسم العام ٢٠١٠ أيضًا باستشراء محاولات اليمين رسم قواعد لعبة جديدة للديمقراطية الإسرائيلية، وكان المبادر إلى معظمها حزب «إسرائيل بيتنا».

محاولات رسم قواعد لعبة جديدة للديمقراطية الإسرائيلية

اتسم العام ٢٠١٠ أيضًا باستشراء محاولات اليمين رسم قواعد لعبة جديدة للديمقراطية الإسرائيلية، وكان المبادر إلى معظمها حزب «إسرائيل بيتنا». وفي واقع الأمر فإنه منذ الانتخابات الإسرائيلية العامة التي جرت في شباط ٢٠٠٩ بدأ سيل عارم من التشريعات التمييزية التي طُرحت في الكنيست والتي تستهدف المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، في مجالات واسعة ومتعددة. وبتنا نشهد مشاريع قوانين جديدة تستهدف الفلسطينيين في إسرائيل وفي المناطق المحتلة واللاجئين الفلسطينيين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبوتيرة تصل تقريبًا إلى مشروع واحد في الأسبوع، حيث أنّ الأجندة التشريعية للائتلاف الحكومي اليميني تتعزز وتُدفع من خلال الكنيست. ومن ضمن ما تسعى إليه هذه القوانين ومشاريع القوانين: تجريد المواطنين العرب من الأراضي؛ تحويل مواطنتهم من حق إلى امتياز مشروط؛ تقويض قدرة المواطنين العرب في إسرائيل وممثليهم البرلمانيين على المشاركة في الحياة السياسية في الدولة؛ تجريم النشاطات والمبادرات السياسية التي تتحدى طبيعة الدولة اليهودية أو الصهيونية؛ منح المواطنين اليهود امتيازات خاصة في توزيع موارد الدولة. وقد بُلور بعض هذه التشريعات خصيصًا لاستبدال أو للتحايل على قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا أو الالتفاف على هذه القرارات، التي توفر الحماية لهذه الحقوق.[١٦]

تخطت هذه المحاولات المواطنين خلال العام ٢٠١٠ الفلسطينيين وانتقلت كي تطال أوساطًا يهودية لا تتماشى مع السياسة الرسمية للحكومة

تخطت هذه المحاولات المواطنين خلال العام ٢٠١٠ الفلسطينيين وانتقلت كي تطال أوساطًا يهودية لا تتماشى مع السياسة الرسمية للحكومة، وفي نهاية العام بلغت ذروة جديدة تمثلت في مبادرة إحدى عضوات الكنيست من «إسرائيل بيتنا» إلى طرح اقتراح يقضي بإقامة لجنة تحقيق برلمانية «لتقصي نشاطات المنظمات الإسرائيلية الضالعة في جمع المعلومات حول ممارسات الجنود ومتابعة مصادرها المالية». واتهم رئيس الحزب

ليبرمان هذه المنظمات بأنها «عميلة للإرهاب» وبأن «هدفها الوحيد هو إضعاف الجيش الإسرائيلي وإصراره على الدفاع عن مواطني دولة إسرائيل».

وترى أوساط قانونية أن الحملة على منظمات المجتمع المدني في إسرائيل جزء من اتجاه عام يهدف إلى «إضفاء النزعة المركزية على الديمقراطية الإسرائيلية وذلك بواسطة شن هجوم شامل على سائر الجهات والمنظمات المستقلة- الانتقادية- في المجتمع الإسرائيلي، وبضمن ذلك على المحكمة العليا والمؤسسة الأكاديمية. . . وإذا لم يساهم أعضاء الكنيست غير المنتمين إلى اليمين المناوئ لليبرالية في حماية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، فإن إسرائيل ستتحول إلى دولة بوتينية (نسبة إلى رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين) ومكارثية وغير ديمقراطية».[١٧]

أمّا المنظمات التي يستهدفها هذا الاقتراح، مثل «بتسيلم»، و«الصندوق الجديد لإسرائيل»، و «اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب»، و «جمعية حقوق المواطن»، و «لنكسر الصمت» و «السلام الآن»، فإنها رأت أن «المصادقة على مبادرة حزب «إسرائيل بيتنا» وعناصر يمينية متطرفة أخرى والقاضية بإقامة لجنة تحقيق سياسية ضد منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل تثبت مدى تدهور مكانة الديمقراطية الإسرائيلية حتى داخل السلطة التشريعية»، مؤكدة أن ملاحقة منظمات حقوق الإنسان «تلحق ضررًا كبيرًا بإسرائيل في أنحاء العالم كله، كما أنها تؤجّج حملة نزع الشرعية عنها، ومسعى عرضها على أنها دولة مكارثية تقوم بحملات صيد الساحرات»، وأن حزب «إسرائيل بيتنا» وأعضاء الكنيست اليمينيين قد «دقا مسمارًا آخر في نعش الديمقراطية الإسرائيلية».

مشاريع قوانين جديدة تستهدف الفلسطينيين في إسرائيل وفي المناطق المحتلة واللاجئين الفلسطينيين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبوتيرة تصل تقريبًا إلى مشروع واحد في الأسبوع

ولا بُدّ من الإشارة إلى حملات أخرى سبقت هذه «المبادرة البرلمانية» في هذا المجال، كان أبرزها ما يلي:

(*) الحملة على منظمة «الصندوق الجديد لإسرائيل»:

استند الهجوم الإسرائيلي على تقرير لجنة غولدستون الأممية، أكثر من أي شيء آخر، إلى ذريعة فحواها أن استنتاجاته المتعلقة بفظائع الحرب الإسرائيلية في غزة تهدف إلى سحب البساط من تحت «شرعية إسرائيل»، وبالتالي فإن تبني الرواية الإسرائيلية على علاتها بشأن تلك الحرب ووقائعها، من جهة، والتصدي لهذه الاستنتاجات، من جهة أخرى، يصبان في مصلحة الدفاع عن هذه الشرعية (في هذا الإطار نشير، مثلاً، إلى أن دراسة نشرها معهد «ريئوت» الإسرائيلي للتخطيط الإستراتيجي، في شباط ٢٠١٠، أكدّت أن مواجهة «خطر نزع شرعية

إسرائيل» – وهو التعبير الإسرائيلي المتداول لتوصيف حملة النقد الدولية إزاء سياسة إسرائيل– تعتبر تحديًا مصيريًا، وتستلزم تغييرًا كبيرًا في المؤسسة السياسية الإسرائيلية، يؤدي إلى جعل وزارة الخارجية الإسرائيلية لا تقل قوة وكفاءة عن وزارة الدفاع).

وتحت قناع هذه الذريعة أطلقت حملة مكارثية على منظمات عاملة في إسرائيل تعنى بحقوق الإنسان وبالحقوق الديمقراطية عامة. وتركزت حمم هذه الحملة، بصورة رئيسة، في منظمة «الصندوق الجديد لإسرائيل»، التي تموّل جزءًا من نشاط هذه المنظمات. وتمثلت بداية الحملة في قيام صحيفة «**معاريف**»، من خلال محللها السياسي بن كسبيت، في أواخر كانون الثاني ٢٠١٠، بنشر مقاطع مطوّلة من «تحقيق» أجرته منظمة إسرائيلية جديدة تطلق على نفسها اسم «إم ترتسو» (ويمكن ترجمته مجازًا إلى «الإرادة») وخلص إلى نتيجة فحواها أن أكثر من تسعين بالمئة من استنتاجات تقرير غولدستون، التي تدين ممارسات إسرائيل في غزة، استندت إلى معلومات منقولة عن ست عشرة جمعية مدنية وأهلية في إسرائيل تتلقى دعمًا ماليًا من الصندوق المذكور، ما «أدى إلى تراكم الافتراءات ضد جنود الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بعملية الرصاص المصبوب، وإلى تأجيج المناخ السلبي العالمي ضد دولة إسرائيل».

أطلقت حملة مكارثية على منظمات عاملة في إسرائيل تعنى بحقوق الإنسان وبالحقوق الديمقراطية عامة. وتركزت حمم هذه الحملة، بصورة رئيسة، في منظمة «الصندوق الجديد لإسرائيل»

ويدور الحديث، مثالاً لا حصرًا، على الجمعيات التالية: عدالة؛ لنكسر الصمت؛ بتسيلم؛ جمعية حقوق المواطن؛ اللجنة ضد التعذيب؛ يش دين؛ الفرع الإسرائيلي لمنظمة أطباء لحقوق الإنسان.

وادعت منظمة «إم ترتسو» أنها «حركة غير برلمانية تعمل من أجل تعزيز القيم الصهيونية في إسرائيل».

وسرعان ما اشتركت في هذه الحملة شخصيات رسمية من وزراء وأعضاء كنيست، وجرى طرح الموضوع على جدول أعمال الكنيست. وفي هذا الإطار بادرت لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية، التي يقف على رأسها أحد أعضاء الكنيست من حزب «إسرائيل بيتنا»، إلى تشكيل لجنة فرعية لتقصي وقائع قيام صناديق أجنبية بتمويل أنشطة ذات «طابع تقويضي» تقوم بها منظمات غير حكومية في إسرائيل. وأعلن عضو الكنيست عتانيئيل شنلر من حزب كاديما أنه سيعمل على تجنيد تأييد لاقتراح يدعو إلى إقامة لجنة تحقيق برلمانية حول نشاط «الصندوق الجديد لإسرائيل»، لكن حزبه قرر كبح هذا التحرّك، وعدم الالتفاف من حول اقتراحه.

وعقب ذلك بدأت هذه المنظمة نفسها حملة شرسة على البروفسور نعومي حزان،

رئيسة «الصندوق الجديد لإسرائيل»، شملت نشر إعلانات كبيرة في الصحف ولافتات في الشوارع تظهر فيها صورتها مع قرن أخضر في جبينها عليه الأحرف الثلاثة الأولى من الاسم الثلاثي للصندوق، وإلى جانبها العبارة التالية: «نعومي حزان- غولدستون، الصندوق الجديد برئاسة حزان يقف من وراء تقرير غولدستون».

وسبق أن شغلت حزان منصب عضو كنيست من طرف حزب ميرتس (يسار صهيوني) لمدة أحد عشر عامًا (خلال الأعوام ١٩٩٢- ٢٠٠٣)، كما تولت منصب رئيس «معهد ترومان لدراسات السلام» في الجامعة العبرية في القدس، وعملت أستاذة للعلوم السياسية في هذه الجامعة وفي جامعة هارفارد الأميركية، وكانت مرشحة لرئاسة بلدية القدس من جانب ميرتس في انتخابات ١٩٩٨، وتسلمت وظيفة رئاسة الصندوق الجديد منذ عامين ونصف العام.

وبلغت الحملة على حزان حدّ إلغاء مقابلات تلفزيونية معها، وإبطال اشتراكها في لقاءات وأيام دراسية دولية، فضلاً عن قيام إدارة صحيفة «**جيروزاليم بوست**» بإيقافها عن كتابة عمود صحافي أسبوعي.

ومما كشف النقاب عنه بخصوص منظمة «إم ترتسو» أنها ممولة من طرف صناديق أجنبية تتبرّع لليمين في إسرائيل، كما أنها ممولة من جانب جون هيج، رئيس «اللوبي المسيحي الأميركي»، والذي سبق أن أطلق تصريحات انطوت على تبرير للمحرقة النازية.

ومما كشف النقاب عنه بخصوص منظمة «إم ترتسو» أنها ممولة من طرف صناديق أجنبية تتبرّع لليمين في إسرائيل، كما أنها ممولة من جانب جون هيج، رئيس «اللوبي المسيحي الأميركي»، والذي سبق أن أطلق تصريحات انطوت على تبرير للمحرقة النازية، منها أن سبب وقوعها عائد «إلى تنكر اليهود لله الحقيقي». ويترأس هذه المنظمة رونين شوفال، الذي كان ناطقا بلسان ما يسمى بـ«الخلية البرتقالية»، وهي خلية الطلبة الجامعيين المناهضة للانفصال عن قطاع غزة (تم في العام ٢٠٠٥) في الجامعة العبرية، وبسبب نشاطه هذا فقد حظي بلقب «عزيز غوش قطيف». وفي رأيه فإن جوهر الجدل السياسي في إسرائيل لم يعد، في الوقت الحالي، بين اليمين واليسار والوسط وإنما أصبح بين الصهيونيين واللاصهيونيين.

واستغلت أوساط إسرائيلية كثيرة هذه الحملة لتأجيج عملية نزع الشرعية عن نشاط الصندوق الجديد برمته. فمثلاً قال أحد كبار المعلقين الصحافيين في «**معاريف**»، وهو بن درور يميني، إن الذي يعتقد بأن المقاربات المناوئة للصهيونية لدى الصندوق الجديد بدأت بالتزامن مع تقرير غولدستون يرتكب خطأ فادحًا، ولا بُدّ من أن يحين الوقت الذي سيُكتب فيه عن مساهمة الصندوق الجديد في شيطنة دولة إسرائيل، وعندها سيتبين أن هذه المساهمة لم تكن هامشية قطّ. وذهب معلق آخر، هو د. درور إيدار، إلى تحريف اسم الصندوق من «الصندوق الجديد لإسرائيل» إلى «الصندوق لإسرائيل جديدة» تكون متنائية عن أهدافها الصهيونية وقريبة من أجندة اليسار العامة.

وقد تمحورت ردّة فعل الذين تصدوا لهذه الحملة على حزان والصندوق الجديد من حول العناوين الرئيسة التالية :

- إن الإجماع الصهيوني القومي والمخاوف من حملة الانتقادات الدولية يوجدان جوًا خطرًا في إسرائيل ينتج عنه كمّ الأفواه، الأمر الذي يجعل من المستحيل طرح أسئلة وإثارة شكوك بشأن عمليات إسرائيل وممارساتها في المناطق المحتلة .
- هذه الظاهرة في حالات المواجهات العسكرية المباشرة، على غرار عملية الرصاص المصبوب في غزة، تصبح أكثر خطورة، حيث يهيمن الإعلام والمؤسسة العسكرية على طرح الجمهور بأسلوب أكثر وقاحة وصخبًا، وفي ضوء ذلك فإن أي فكر معارض يعتبر وبشكل فوري أشبه بالخيانة الوطنية .
- تم بالإجماع في إسرائيل، أثناء الحرب في غزة وفي أعقابها، وبدون أدنى تشكيك، تقبُّل تصريحات الناطق بلسان الجيش فيما يتعلق بكل شيء حدث خلال عملية الرصاص المصبوب . ولم تحاول أي من وسائل إعلام التيار الرئيس أن تحقق فيما إذا كانت قوانين القتال لدى الجيش قد تغيرت، أو إذا كانت هناك أسلحة غير تقليدية استخدمت فعلاً ضد السكان المدنيين، ولم يكن هناك تقرير إعلامي معمّق حول من الذي أعطى الأوامر باستخدام القنابل الفوسفورية، أو الظروف التي أدت إلى وفاة العديد من الأبرياء (حسب بيانات وحدة الناطق باسم الجيش الإسرائيلي) .
- ليس هناك ما هو أسهل من الوقوف إلى جانب الجيش الإسرائيلي وضباطه والاختباء وراء الشعار القائل بأنه «أكثر جيوش العالم أخلاقية»، في ظل غياب أية رغبة حقيقية في التحقيق أو التمحيص، وفهم كيف أدارت إسرائيل فعليًا حربها ضد غزة .
- الأسئلة الصعبة حول سياسة استخدام القوة وحدودها، وأخلاقيات ساحة المعركة وشرعية أساليب القتال، استبدلت باتهامات لا ضابط لها ضد المجموعات والأفراد الذين يعارضون المؤسسة الإسرائيلية ويطرحون تساؤلات أساسية فيما يتعلق بالحكومة والجيش.[١٨]

في آب ٢٠١٠ نشر «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» ورقة وصفها بـ «البحث» ركزت على المنهاج التعليمي في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية. واعتبر هذا «البحث» أن المحاضرين في هذه الأقسام ينتمون في معظمهم إلى تيار «ما بعد الصهيونية»

(*) الحملة على التيارات النقدية في الجامعات الإسرائيلية:

في آب ٢٠١٠ نشر «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» ورقة وصفها بـ «البحث» ركزت على المنهاج التعليمي في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية . واعتبر هذا «البحث» أن المحاضرين في هذه الأقسام ينتمون في معظمهم إلى تيار

«ما بعد الصهيونية»، وأنهم يستخدمون في عملية التدريس مصادر ومؤلفات لمفكرين وباحثين وأكاديميين يساريين، إسرائيليين وغير إسرائيليين، وأنهم مثلهم مثل «المؤرخين الجدد» يسعون إلى نفي الرواية الصهيونية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ويأخذ هذا «البحث» على هؤلاء المحاضرين الما بعد صهيونيين أنهم لا يستخدمون المصطلحات الصهيونية في أبحاثهم، ذلك بأنهم يقولون «حرب ١٩٤٨» وليس «حرب الاستقلال»، أو يصفون اليهود الذين يأتون إلى إسرائيل بـ«المهاجرين» وليس بـ«القادمين الجدد»، وبدلا من استخدام المصطلح الصهيوني «تحرير الأرض» يقول هؤلاء المحاضرون «شراء الأرض»... وما إلى ذلك.

و«معهد الإستراتيجيا الصهيونية» من تأسيس يسرائيل هارئيل، وهو أحد قادة المستوطنين ومؤسس ما يسمى بـ«مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة». وبين أعضاء هيئته الإدارية نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الإستراتيجية موشيه يعلون، ووزير الدفاع الأسبق موشيه آرنس، وأساتذة جامعيون من صفوف اليمين بينهم البروفسور يسرائيل أومان الحائز على جائزة نوبل، ورئيس الوكالة اليهودية نتان شيرانسكي.

وركّز «البحث» على مجموعة «علماء الاجتماع النقديين» الذين صنفهم على أنهم ينتمون إلى تيار ما بعد الصهيونية. وقال إن لهذه المجموعة ثلاثة «آباء مؤسسين» هم: البروفسور يونتان شابيرا من جامعة تل أبيب، والبروفسور سامي سموحة من جامعة حيفا، والمرحوم البروفسور باروخ كيمرلينغ من الجامعة العبرية في القدس. وأشار إلى وجود اختلافات بين الأفكار التي يحملها علماء الاجتماع الما بعد صهيونيين، بحيث صنفهم «البحث» ما بين يساريين راديكاليين ويساريين أكثر اعتدالا. وبشكل استثنائي ركز «البحث» على أستاذ الجغرافيا في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور أورن يفتاحئيل، ووصفه بأنه «ينمي أجيالا مقبلة من الباحثين الما بعد صهيونيين» الذين ينقضون الفكر الصهيوني والرواية الصهيونية.

ويعرّف «البحث» مصطلح ما بعد الصهيونية على أنه «اسم مشترك للعديد من الآراء والتوجهات والعقائد الأكاديمية التي تقوّض الأسس الأيديولوجية التي تم تأسيس الرؤيا الصهيونية عليها وأدت إلى قيام دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي. وهذا المصطلح هو سقف لـ'سوبر ماركت' يشمل مواقف ونظريات تُجمع على نقد الصهيونية». ويشير البحث إلى مجموعتين أساسيتين تكونان تيار ما بعد الصهيونية «وترى المجموعة الأولى أن الدور التاريخي للصهيونية قد انتهى، فيما ترفض المجموعة الثانية الصهيونية وتحمل أفكارا معادية لها».

ويذكر «البحث» بالاسم عددا كبيرا من المحاضرين في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية الذي وصفهم بأنهم ما بعد صهيونيين. كما أنه يستعرض قوائم المصادر للدورات التعليمية التي يدرسّها هؤلاء المحاضرون ويشير إلى عدد المصادر، في هذه القوائم، التي أعدها باحثون ما بعد صهيونيين وإلى عدد المصادر التي أعدها باحثون صهيونيون. ووفقا لـ«البحث» فإن محاضري علم الاجتماع استخدموا ٤٤٠ مصدرا ما بعد صهيوني مقابل ١٤٦ مصدرا صهيونيا.

كذلك يستعرض البحث كتبا ألفها محاضرون ما بعد صهيونيين وأقوالا لمحاضرين في ندوات عقدت في الجامعات، تتعارض في غالب الأحيان مع الخطاب الصهيوني، خاصة فيما يتعلق بالصراع والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. ويذكر «البحث» معاهد الأبحاث الموجودة في الجامعات والتي تمولها الحكومة الإسرائيلية أو متبرعون أجانب، وخاصة من اليهود الأميركيين. ويدعي أن الأكاديميين الذين ينتمون إلى تيار ما بعد الصهيونية «يستغلون» هذه المعاهد للترويج لأفكارهم. وفي إثر ضغوط اليمين، قررت جامعة تل أبيب التدقيق في مضامين الدورات التي تُدرس في قسم علم الاجتماع وما إذا كانت مضامين ما بعد صهيونية. وطلب رئيس الجامعة، البروفسور يوسف كليبتر، تزويده بقوائم المصادر التي يتم تدريسها في القسم. ومن بين المحاضرين الذين يهاجمهم «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» البروفسور يهودا شنهاف، من قسم علم الاجتماع في جامعة تل أبيب، الذي أكد ردًا على ذلك «أعتقد أننا موجودون اليوم في فترة لا أذكر مثيلا لها في تاريخ المجتمع الإسرائيلي، ولا حتى في نهاية الثمانينيات من القرن الفائت، عندما كانت سلطة اليمين في عهد رئيس الحكومة إسحق شمير قوية جدا. وهناك تعاون بين الدولة ومنظمات مجتمع مدني ممولة بأموال طائلة. وأعتقد أن هذه الحركة ممولة بأموال يهودية أميركية. والأمر المقلق هو أن نشاط هذه المنظمات تذكر بفترة مكارثي في الولايات المتحدة. وأنا لا أبالغ بقولي هذا. إن الفاشية لا تعني فقط أن ترى الفاشيين في الشوارع، فهذا يكون في نهاية المطاف، وإنما تبدأ الفاشية تماما مثلما هو الوضع عليه الآن. ولا شك لدي في أنه توجد هنا مظاهر فاشية صارخة، ونحن نعرف ذلك، وهي ليست بالضرورة شبيهة بالفاشية التي كانت في أوروبا. وترافق هذه المظاهر نزعة مكارثية من جهة أولى، وكم أفواه من جهة ثانية، وعنف الدولة تجاه الداخل والخارج من جهة ثالثة، واستخدام مصطلحات عنيفة من جهة رابعة».[١٩]

ويعرّف «البحث» مصطلح ما بعد الصهيونية على أنه «اسم مشترك للعديد من الآراء والتوجهات والعقائد الأكاديمية التي تقوّض الأسس الأيديولوجية التي تم تأسيس الرؤيا الصهيونية عليها وأدت إلى قيام دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي

عند هذا الحدّ لا بُدّ من الانتباه إلى أمرين:

أولاً، على الرغم من أن ليبرمان ما زال يستمد قوته الأساس من المواقف والتقاليد

السياسية التي تسم الجمهور الروسي، فإنه لا يمكن فهم نشاطه العام والسياسي بمعزل عن الجهود التي يبذلها بهدف تمييز نفسه عن أحزاب وزعماء اليمين الآخرين، والتي تكمل جهودًا ومساعي أخرى لموضعة نفسه كـ «سياسي من طراز مختلف تماما»، وهو ما يشكل مصدر قوته ونجاحه الانتخابي.

ثانيًا، إن ليبرمان يستند إلى قاعدة شعبية في أوساط الجمهور الإسرائيلي تزداد باستمرار، وهذه القاعدة تميل إلى وصف الديمقراطية الإسرائيلية القائمة بـ «الضعيفة» و «غير الناجعة»، وترى أن الحل الأفضل هو حكم مركزي أكثر.

على الرغم من أن ليبرمان ما زال يستمد قوته الأساس من المواقف والتقاليد السياسية التي تسم الجمهور الروسي، فإنه لا يمكن فهم نشاطه العام والسياسي بمعزل عن الجهود التي يبذلها بهدف تمييز نفسه عن أحزاب وزعماء اليمين الآخرين

وقد دلّت مؤشرات جديدة نُشرت بالتزامن مع انتهاء العام ٢٠١٠ على أن الديمقراطية الإسرائيلية تتدهور عامًا بعد آخر من حال سيئة إلى حال أسوأ. وكان آخرها «استطلاع مؤشر الديمقراطية» الذي ينشره سنويًا «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس)، والذي أشارت نتائجه بشأن ٢٠١٠ والتي أعلنت في مطلع آخر شهر منه (كانون الأول) إلى أن نسبة ٥٤ بالمئة من الجمهور في إسرائيل تؤيد رهن حق التصويت للكنيست بإعلان الولاء لإسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وترتفع نسبة تأييد هذا الأمر لدى الجمهور اليهودي إلى ٦٢ بالمئة.

وقالت البروفسور تمار هيرمان، وهي باحثة كبيرة في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، إن النتائج العامة لهذا الاستطلاع تؤكد أن «الشرخ الأكثر إشكالية في المجتمع الإسرائيلي، فيما يتعلق بتأثيره على الديمقراطية، كامن في الشرخ اليهودي-العربي، ذلك بأنه يهدّد صورة إسرائيل الديمقراطية بالخطر».

كما تبين من الاستطلاع نفسه أن ٤٦ بالمئة من اليهود يضايقهم العيش إلى جانب جيران عرب، وأن ٣٦ بالمئة منهم يضايقهم العيش بجوار عمال أجانب أو مرضى نفسانيين.

وأكد ٦٢ بالمئة من اليهود أنه ما دامت إسرائيل موجودة في خضم نزاع مع الفلسطينيين فلا يجوز أن تأخذ في الاعتبار آراء المواطنين العرب بشأن موضوعات متعلقة بالسياسة الخارجية والأمن. وقال ٣٣ بالمئة منهم إنه في حال اندلاع حرب أو نشوب أزمة أمنية حادة، على إسرائيل أن تعامل مواطنيها العرب كما تعاملت الولايات المتحدة مع مواطنيها اليابانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية، وأن تقوم باحتجازهم في معسكرات اعتقال كي لا يقدموا مساعدات إلى العدو! . كما أبدى ٦٧ بالمئة من اليهود معارضتهم ضم أحزاب عربية أو وزراء عرب إلى الحكومة الإسرائيلية. ويعتقد ٥٣ بالمئة من هذا الجمهور أن من حق الدولة تشجيع هجرة العرب إلى خارجها.

ليبرمان يستند إلى قاعدة شعبية في أوساط الجمهور الإسرائيلي تزداد باستمرار، وهذه القاعدة تميل إلى وصف الديمقراطية الإسرائيلية القائمة بـ «الضعيفة» و «غير الناجعة»، وترى أن الحل الأفضل هو حكم مركزي أكثر

من ناحية أخرى، أعرب ٨١ بالمئة من الذين شملهم هذا الاستطلاع عن ثقتهم بالجيش الإسرائيلي، في حين كانت نسبة هؤلاء في استطلاع العام الفائت ٧٩ بالمئة، وكانت ٧١ بالمئة قبل عامين، وقال ٥٠ بالمئة إن منظمات حقوق الإنسان مثل جمعية حقوق المواطن وبتسيلم تلحق أضرارًا فادحة بإسرائيل.

وبلغت نسبة الثقة برئيس الحكومة في هذا الاستطلاع ٣٩ بالمئة (٣٥ بالمئة في العام الفائت، و١٧ بالمئة قبل عامين)، وبالكنيست ٣٧ بالمئة (٣٨ بالمئة في العام الفائت). أمّا نسبة الثقة بالوزراء فقد بلغت ٣٣ بالمئة، وبالأحزاب ٢٥ بالمئة.

بلغت نسبة الثقة برئيس الحكومة في استطلاع «مؤشر الديمقراطية» ٣٩ بالمئة

وأعرب ٧٠ بالمئة عن الثقة برئيس الدولة الحالي شمعون بيريس، في حين أن الثقة برئيس الدولة السابق موشيه قصاب في آخر عام من ولايته لم تتجاوز ٢٢ بالمئة، على خلفية اتهامه بالاغتصاب والتحرّش الجنسي والذي أدين بهما لاحقا. وأعرب ٣٢ بالمئة عن اعتقادهم بأن الرجال أكثر نجاحًا من النساء في الزعامة السياسية. وقال ٤٥ بالمئة إن المحكمة الإسرائيلية العليا ليست موضوعية من ناحية سياسية، ولذا فمن المهم تقليص صلاحياتها، غير أن ٥٤ بالمئة أعربوا عن ثقتهم بهذه المحكمة، في حين أن نسبة هؤلاء في استطلاع العام ٢٠٠٩ كانت ٥٢ بالمئة.

وأشار «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى أنه في نطاق هذا الاستطلاع جرى تفحص ما إذا كان المواطن الإسرائيلي «يتكلم عن الديمقراطية» فحسب أم أنه أيضًا «يمارس الديمقراطية ويساهم في صنعها». وكان من المفترض أن يُترجم التأييد المعلن للقيم الديمقراطية المجردة إلى مواقف ومسلكيات تتسق مع هذه القيم، لكن ما تكشف على أرض الواقع هو أنه في الحالات والظروف التي لا يكون فيها تجسيد القيم المعلنة مريحًا، أو أنه يكون باهظ الثمن، فإن هذا الجمهور يتخلى في غير مرة عن تلك القيم بسهولة كبيرة. وتدل معطيات هذا الاستطلاع الأخير، الذي يستند مشروعه إلى مؤشرات دولية مقارنة، على وجود فجوة كبيرة في إسرائيل بين المبدأ الديمقراطي وبين السلوك العملي.

وقال ٤٥ بالمئة إن المحكمة الإسرائيلية العليا ليست موضوعية من ناحية سياسية، ولذا فمن المهم تقليص صلاحياتها،

وإلى جانب التأييد الواسع للطرح القائل بأن على إسرائيل أن تبقى دولة ديمقراطية، يتضح أن الجمهور الإسرائيلي يميل إلى وصف الديمقراطية الإسرائيلية بـ«الضعيفة» و «غير الناجعة»، ويرى أن الحل الأفضل هو حكم مركزي أكثر. وتثمن أغلبية المستطلعين (٦٠ بالمئة) المزايا الكامنة في زعامة قوية تستطيع (بحسب رأيها) حل المشاكل بنجاعة. وتفضل الأغلبية (٥٩ بالمئة) نظام تكنوقراط- خبراء يتخذ قرارات تستند إلى اعتبارات مهنية وليس إلى اعتبارات سياسية.

وتؤيد أغلبية الجمهور في إسرائيل علنا، كما في دول ديمقراطية عديدة أخرى، النظام الديمقراطي، إذ أعرب ٨١ بالمئة من مجمل الجمهور عن موافقتهم على الرأي المبدئي القائل إن «الديمقراطية في الواقع ليست نظاما مثاليا، غير أنها أفضل من سائر أنظمة الحكم الأخرى». لكن على الرغم من هذا التأييد المبدئي فإن أكثر من نصف الجمهور الإسرائيلي (٥٥ بالمئة) يؤيد الطرح القائل إن «الوضع العام لإسرائيل كان يمكن أن يكون أفضل كثيرا لو كانت هناك مراعاة أقل لقواعد الديمقراطية».

وفيما يتعلق بالموقف من مصطلح «دولة يهودية وديمقراطية» لدى مجمل الجمهور اليهودي، أشارت أعلى نسبة – ٤٣ بالمئة– إلى أن شطري هذا التعبير (يهودية وديمقراطية) لهما أهمية متساوية، واعتبر ٣١ بالمئة أن المكوّن اليهودي أهم أكثر، في حين اعتبر ٢٠ بالمئة فقط أن المكوّن الديمقراطي أهم أكثر.

وجرى التنويه بأن فكرة كون المواطنة تعني مكانة قانونية متساوية لم يستبطنها الجمهور الإسرائيلي إلا بشكل جزئي فقط، إذ أيد ٥١ بالمئة من مجمل الجمهور إتباع مساواة تامة في الحقوق بين اليهود والعرب، وتبين أنه كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهور اليهودي، ترتفع أيضا المعارضة لمساواة الحقوق بين اليهود والعرب: ٥ر٣٥ بالمئة فقط من العلمانيين يعارضون ذلك، مقابل ٥١ بالمئة من التقليديين، و٦٥ بالمئة من المتدينين، و٧٢ بالمئة من المتدينين الحريديم (المتشددين). ويعتقد قرابة ثلثي اليهود (٦٢ بالمئة)، كما ذُكر سابقًا، أنه طالما كانت إسرائيل في نزاع مع الفلسطينيين فإنه لا يجوز أخذ رأي السكان العرب في إسرائيل في موضوعات السياسة الخارجية والأمن بعين الاعتبار، وتعتقد نسبة مشابهة (٦٧ بالمئة) من الجمهور أنه يجب عدم السماح لأقارب من الدرجة الأولى لمواطنين عرب بالدخول إلى إسرائيل في إطار لمّ شمل العائلات. وعلى صلة بذلك تعتقد أكثرية المستطلعين من مجمل الجمهور (٥٥ بالمئة) أنه يجب أن تخصص للبلدات اليهودية موارد أكثر من الموارد التي تخصص للبلدات العربية، وعارضت هذا الرأي أقلية (٤٢ بالمئة). وفي الجمهور اليهودي، ثمة أغلبية واضحة (٧١ بالمئة) في اليمين مؤيدة لهذا الموقف، فيما وافقت عليه في معسكر الوسط أقلية (٤٦ بالمئة)، وفي معسكر اليسار أقلية أدنى من ذلك (٣٨ بالمئة). ويتضح من انقسام الإجابات بحسب درجة التدين أن ٥١ بالمئة من المتدينين الحريديم يوافقون على هذا التحديد (الرأي)، في حين أن ٤٥ بالمئة من صفوف المتدينين و٢٨ بالمئة من صفوف التقليديين و١٨ بالمئة فقط بين العلمانيين يوافقون عليه.

كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهور اليهودي، ترتفع أيضا المعارضة لمساواة الحقوق بين اليهود والعرب

وعقب وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان على نتائج هذا الاستطلاع بقوله إن قيادة العرب في إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن كراهية اليهود للسكان

العرب. وأعرب عن رضاه من تأييد أغلبية الجمهور في إسرائيل رهن حق التصويت للكنيست بإعلان الولاء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وقال «يبدو أن الجمهور العريض في إسرائيل أكثر شجاعة من قيادته في هذا الشأن».

وسُئل ليبرمان في سياق مقابلة أدلى بها إلى راديو «صوت إسرائيل» عن رأيه بشأن تأييد ٣٣ بالمئة من اليهود احتجاز المواطنين العرب في معسكرات اعتقال في حال اندلاع حرب، وتأييد ٥٣ بالمئة منهم تشجيع العرب على الهجرة من البلد، فقال إن «المسؤولية الكاملة عن هذه النتائج تقع على عاتق قيادة عرب إسرائيل». وأضاف «إن من خرج العام ٢٠١٠ في تظاهرات داخل دولة إسرائيل وهو يرفع صور (الأمين العام لحزب الله) حسن نصر الله ويطلق هتافات التأييد لحزب الله ويؤيد حركة حماس علنًا ويقف إلى جانبها ضد دولة إسرائيل هو الذي يتحمل المسؤولية عن هذه النتائج».

وادعى ليبرمان أن حزبه («إسرائيل بيتنا») يحاول أن يتبع سياسة عقلانية تقوم على أساس الدفاع عن النفس، ورأى أن تأييد ٥٤ بالمئة من الجمهور في إسرائيل رهن حق التصويت للكنيست بإعلان الولاء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وصهيونية «يعبر عن موقف واضح لأغلبية السكان في إسرائيل، التي باتت تدرك أن الواقع القائم يلزم إيجاد صلة بين المواطنة والولاء، وأن أي تأجيل في هذا الشأن سيشجع التشرذم ويمس شرعية الدولة».

وعقب وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان على نتائج هذا الاستطلاع بقوله إن قيادة العرب في إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن كراهية اليهود للسكان العرب

هل إسرائيل ماضية نحو الفاشية؟

في ضوء ما تقدّم كله دار في إسرائيل في أواخر العام ٢٠١٠ سجال ساخن فيما إذا كانت سائرة نحو الفاشية أم أنها أصبحت دولة فاشية؟. وخصص الملحق الأسبوعي لصحيفة «**يديعوت أحرونوت**» حيزًا كبيرًا من عدده الصادر في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٠ لهذا الموضوع. ورأت الغالبية العظمى من المفكرين والأكاديميين الذين استمزجت آراؤهم أن الوضع الراهن يشير إلى أن الدولة لم تصل إلى الفاشية وإنما هي تسير نحوها وبسرعة. والأدوات، الظاهرة للعيان، المستخدمة في ترسيخ التمييز والعنصرية ومعاداة الليبرالية، تتمثل في ما يلي: سنّ مجموعة قوانين؛ تشكيل حركة فوقية لليمين الإسرائيلي، هي حركة «إم ترتسو»؛ تشكيل مؤسسات مثل «معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، الذي يضم قادة المستوطنين وكبار الوزراء الإسرائيليين؛ أداء وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي يشارك الكثيرون من صحافييها في الحملة اليمينية على العرب والليبراليين اليهود، مثلما حدث في ملاحقة المسؤولين عن «الصندوق الجديد لإسرائيل».

وقالت عضو الكنيست السابقة وعميدة مدرسة الحكم والمجتمع في الكلية الأكاديمية تل أبيب- يافا، البروفسور نعومي حزان، إن «ما يمكن قوله بكل تأكيد هو أنه توجد حاليًا في إسرائيل توجهات فاشية مقلقة. والتعبير المركزي عنها يتمثل في عدم وجود حوار شعبي مفتوح وإنما عكس ذلك، فهناك قوى تعمل طوال الوقت على تقليصه. ويتحدثون عمن هو وطني أكثر ومن هو وطني أقل. ولا يوجد جدل حول المضامين والأفكار وإنما عن الولاء والإخلاص (لإسرائيل)».

وأضافت أن «الدولة تمر بتغير جوهري، ولا أحد ينتبه إلى ذلك. فحملة انتخابية يكون شعارها 'لا مواطنة من دون ولاء' (حملة ليبرمان) هي حملة عنصرية. وعندما تمر حملة كهذه مرور الكرام فإننا نصل بسهولة إلى تشريعات عنصرية... وعندها تتدهور الأمور ولن يتمكن أحد من وقفها».

من جانبه اعتبر البروفسور روبرت فاكستون، الذي وصفته «**يديعوت أحرونوت**» بأنه من كبار الباحثين في موضوع الفاشية، أن تصاعد النزعات اليمينية والقومية المتطرفة في إسرائيل يأتي في إطار «ردات الفعل الإسرائيلية على الانتفاضتين». واعتبر أن «الهوية القومية الإسرائيلية كانت مرتبطة بشكل وثيق جدا باحترام حقوق الإنسان... لكن هذا التوجه ضعف لسببين: التشدد في المواقف مقابل التعنت الفلسطيني، وانتقال مركز الثقل بين السكان من اليهود الأوروبيين، الذين كانوا حاملي راية التراث الديمقراطي، إلى اليهود من شمال إفريقيا وأماكن أخرى في الشرق الأدنى الذين لا يبالون بهذا التراث». رغم ذلك، فإنه يرى أن «نموذج الفاشية الذي من المحتمل أن ينشأ في إسرائيل هو نموذج الفاشية الدينية، إذ إن الفاشية الكلاسيكية تنفر من الدين وتتطلع إلى أحذ مكانه كمركز قوة وحيد».

ورأت الغالبية العظمى من المفكرين والأكاديميين الذين استمزجت آراؤهم أن الوضع الراهن يشير إلى أن الدولة لم تصل إلى الفاشية وإنما هي تسير نحوها وبسرعة

وتطرق رئيس «مركز هيرطمان» الحاخام الدكتور دانيئيل هيرطمان إلى تعديل قانون المواطنة. وقال لـ«**يديعوت أحرونوت**» إنه «لا توجد علاقة بين قسم الولاء واليهودية، وإنما بين قسم الولاء والحاجة إلى السيطرة. والجدل حول قانون الولاء يخلق وضعا فاسدا: بدلا من أن تستخدم اليهودية لانتقاد القومية، فإنها تحولت إلى أداة يتم الوصول عن طريقها إلى الفاشية».

وأشار المؤرخ البروفسور زئيف شطيرنهل إلى أن «المفهوم القاضي بأن لدينا حقوقا لا يكتسبها الآخرون هو وليد مباشر للاحتلال (في ١٩٦٧). رغم ذلك فإن علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا، فأمور كهذه كانت موجودة في الثلاثينيات والأربعينيات أيضا (بين الحركات الصهيونية). والاعتقاد أنه لا يوجد للعرب حق في البلاد هو اعتقاد

راسخ بشكل عميق في الفكر السياسي اليهودي». وشدد على أن «اليمين المتطرف الإسرائيلي موجود في الطريق نحو الفاشية، وهو ليس ملزما بالوصول إلى هناك، لكنه في الطريق. . . وبالمناسبة فإن الأنظمة التي لم تعتبر فاشية في أميركا الجنوبية مثلا كانت أكثر وحشية ودموية من موسوليني» (الزعيم الفاشي الإيطالي).

ولخصت البروفسور نعومي حزان الجدل بشأن الفاشية في إسرائيل بالقول إنه «في البداية تمت مهاجمة العرب، لكنني لست عربيا فسكتّ. بعد ذلك هاجموا ناشطي حقوق الإنسان، لكنني لست كذلك فسكت. وبعد ذلك هاجموا الأكاديميين. . . وهكذا دواليك. وفي نهاية المطاف ستصل الهجمات إلينا جميعا، لكن الوقت سيكون متأخرا. ولن يتمكن أحد من النهوض والتحدث ورفع صوته من أجلنا. وهذه هي الفاشية بالضبط».

تحركات ومبادرات مضادة

كان أبرز تحرّك ضد الهجمة الحكومية على الحريات الديمقراطية هو مظاهرة تحت شعار «الفاشية لن تمر» جرت في تل أبيب يوم ١٥ كانون الثاني ٢٠١١ ووصفتها وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنها «أكبر تظاهرة للقوى الديمقراطية تشهدها إسرائيل منذ بضعة أعوام»[٢٠]، وجاءت المبادرة إليها من طرف عدة قوى بينها الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحزب ميرتس وجمعية حقوق المواطن، واشترك فيها أعضاء كنيست من حزب كاديما.

أبرز تحرّك ضد الهجمة الحكومية على الحريات الديمقراطية هو مظاهرة تحت شعار «الفاشية لن تمر» جرت في تل أبيب يوم ١٥ كانون الثاني ٢٠١١

وبمبادرة من جمعية حقوق المواطن أطلقت أربع منظمات في إسرائيل، في أيلول ٢٠١٠، مشروعًا اسمه «مشروع الديمقراطية» يهدف إلى أن «تشكّل المحافظة على الديمقراطيّة فرصة كي تصبح القيم الكونيّة مصدرًا للتماثل المشترك من دون التنازل عن الهوية الفرديّة أو الدينيّة أو القوميّة أو الجندريّة أو الطبقيّة أو غيرها».

وهذه المنظمات هي: جمعية حقوق المواطن؛ أجندة- المركز الإسرائيلي للإستراتيجية الإعلامية؛ شتيل- خدمات دعم ومشورة لمنظمات التغيير الاجتماعي؛ سيكوي- الجمعية لدعم المساواة المدنية.

وجاء في بيان التعريف بهذا المشروع أنه يهدف إلى التذكير بما يلي: أن ثمّة قواعد في اللعبة الديمقراطيّة لا يمكن الاستهتار بها، وحريٌّ بنا ألا نعتبرها مفهومة ضمنيًا؛ أن الفضاء الديمقراطيّ المفتوح هو مصلحة جليّة للجميع؛ أن بمقدورنا النضال من أجل الديمقراطيّة أمام هذه النزعات التي تتهدّدها، وعلينا تحمُّل مسؤوليّة هذا الأمر.

ووفقا للبيان فإن من المتعارف عليه التمييز بين مفهومين أو بُعدين للديمقراطيّة: الديمقراطيّة الشكليّة والديمقراطيّة الجوهريّة. ويقتصر تعامل البعد الشكليّ على طرائق اتخاذ القرارات في الدولة؛ وبحسب المفهوم الشكليّ فإنّ الديمقراطيّة هي نظام يقترع فيه جميع المواطنين (من سن معيّنة) بحريّة، مرّة كل بضعة أعوام، ليختاروا ممثّليهم في السلطة؛ في الفترات الواقعة بين دورة انتخابات وأخرى يدير الممثلون شؤون الدولة بناء على حسم الأغلبيّة. وحكم الأغلبيّة هو القيمة العليا في الديمقراطيّة الشكليّة، المحدودة. أمّا حقوق الإنسان (ولا سيما تلك التي تخصّ الأقلّيّة)، فتتعلّق – إلى مدى بعيد– بحسن نيّة الأغلبيّة. لكن الحفاظ على المبادئ الشكليّة لوحدها لا يضمن وجود الديمقراطيّة الجوهريّة. لقد نما مفهوم الديمقراطيّة الجوهريّة وتَبَلْوَرَ من وجهة النظر القائلة إنّ الدولة قائمة من أجل الناس الذين يعيشون فيها، لا العكس. وتنصّ هذه الوجهة على أنّ القاعدة الأخلاقيّة للنظام الديمقراطيّ مرهونة بتحقيق قيم حقوق الإنسان والمواطن– من خلال الاعتراف بقيمة الإنسان وكرامته، وبكونه مخلوقا حرًّا، وبالمساواة بين بني البشر، وبأنّ لكل إنسان حقوقا أساسيّة، لكونه إنسانًا. ويتعامل المنهج الجوهريّ مع الذود عن حقوق الإنسان كعنصر أساسيّ في النظام الديمقراطيّ. وبحسب هذا التوجّه، فإنّ الصراعات بين الذّوْد عن الحقوق وحسم الأغلبيّة هي تعبير طبيعيّ وجوهريّ عن عنصرين ديمقراطيّين حيويّين. وذكرت صحيفة «**معاريف**» (١٢/ ١/ ٢٠١١) أنه يجري العمل منذ بضعة أشهر على إقامة حركة جديدة في صفوف اليسار الإسرائيلي تحمل اسم «المعسكر الديمقراطي». ويقف في طليعة المبادرين إلى إقامة هذه الحركة كل من رئيس الكنيست الأسبق أبراهام بورغ (من حزب العمل سابقا) وعضو الكنيست دوف حنين (من الجبهة الديمقراطية) وعضو الكنيست السابق موسي راز (من حزب ميرتس). وقد التقى هؤلاء الثلاثة كثيرًا في الآونة الأخيرة وقالوا إن الهدف من لقاءاتهم هذه هو «إعادة الديمقراطية إلى إسرائيل».

وذكرت صحيفة «معاريف» (٢٠١١/١/١٢) أنه يجري العمل منذ بضعة أشهر على إقامة حركة جديدة في صفوف اليسار الإسرائيلي تحمل اسم «المعسكر الديمقراطي». ويقف في طليعة المبادرين إلى إقامة هذه الحركة كل من رئيس الكنيست الأسبق أبراهام بورغ (من حزب العمل سابقا) وعضو الكنيست دوف حنين (من الجبهة الديمقراطية) وعضو الكنيست السابق موسي راز (من حزب ميرتس)

وقال بورغ لصحيفة «**معاريف**» إن «الديمقراطية في إسرائيل أصبحت في خطر كبير، خاصة في ظل الهجوم الكاسح الأخير على أعضاء الكنيست اليساريين وعلى المنظمات اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان وعلى المواطنين العرب، ولذا فإننا سنحاول أن نبني شبكة أمان سياسية تتصدى لأية عملية هجوم على الديمقراطية». ويؤكد بورغ أنه من السابق لأوانه الحديث عن إقامة حزب يساري جديد يخوض الانتخابات العامة في إسرائيل، لكنه يشير إلى أن هذا ربما يكون الهدف النهائي لهذه الحركة. ويدعي عضو الكنيست دوف حنين أن الهدف ليس إقامة حزب جديد، لكنه يقرّ أنه «في نهاية المطاف يمكن أن يُقام إطار ثابت ودائم».

وترى مصادر قانونية مهنية أن قرار الكنيست القاضي بإقامة لجنة تحقيق لـ «كشف» الحقيقة وراء منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، إنما يهدف عمليا إلى طمس الحقيقة وإخفائها. فالهدف الواضح، بل والمعلن لهذه اللجنة، هو تمكين الدولة من إخفاء معلومات لا ترغب في كشفها. كما أن ما يسعى إليه المبادرون والمؤيدون للجنة التحقيق البرلمانية، هو ليس الحقيقة وإنما نزع شرعية المنظمات الحقوقية وإحباط قدرتها على العمل والنشاط، وعليه فإن نزع الشرعية هذا سيشكل رافعة لعمليات وإجراءات نزع الشرعية عن إسرائيل في العالم.[٢١] وذلك في فترة تواجه فيها السياسة الخارجية الإسرائيلية أسوأ أزمة في تاريخها.[٢٢]

كذلك فإن الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، دعا إلى إلغاء اللجنة التي أقر الكنيست تشكيلها للتحقيق في مصادر تمويل منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، وحذر من أن التحقيق مع هذه المنظمات اليسارية سيلحق ضررًا بالديمقراطية الإسرائيلية.

ونقلت صحيفة «**هآرتس** (١٧/ ١/ ٢٠١١) عن بيريس قوله إن «تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية للتدقيق في مصادر تمويل منظمات حقوق الإنسان واليسار يمس الديمقراطية الإسرائيلية ولا حاجة لها». ودعا بيريس، في رد على سؤال طرحته الصحيفة عليه، الكنيست إلى إلغاء الاقتراح بتشكيل اللجنة مشددا على أن «الديمقراطية الإسرائيلية يجب أن تشمل توزيع أدوار واضحا بين السلطات».

رأى كثير من الخبراء الإسرائيليين أن الحرب في غزة ساهمت في مزيد من التدهور في وضع الديمقراطية الإسرائيلية.

وقال بيريس إن «التحقيق مع جمعيات ومنظمات من اليسار وحتى اليمين يجب أن يبقى في يد جهاز تطبيق القانون، وهو جهاز مهني وموضوعي ويملك أدوات التحقيق المناسبة». واقتبس بيريس من أقوال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول، دافيد بن غوريون، بأنه ممنوع أن يكون السياسيون قضاة وممنوع أن يكون القضاة سياسيين. وأشار بيريس إلى أن العالم كله يعترف بإسهام منظمات حقوق الإنسان وثمة أهمية للسماح لها بالعمل بشكل حر طالما أنها لا تخرق القانون.

بالإضافة إلى ذلك قالت «هآرتس» إن بيريس عبر خلال محادثات مع مقربين منه مؤخرا عن قلقه الكبير من التطرف في تعامل جهات يمينية ودينية متطرفة إزاء الأقلية العربية. وأشار في هذا السياق إلى أن «الشعب اليهودي عانى من العنصرية أكثر من أي شعب آخر، ولذلك فإنه مطالب بإبداء تعامل نزيه مع غير اليهود ومع الأقلية التي تعيش بين ظهرانيه».

من ناحية أخرى، رأى كثير من الخبراء الإسرائيليين أن الحرب في غزة ساهمت في مزيد من التدهور في وضع الديمقراطية الإسرائيلية.

وأعاد بعضهم إلى الأذهان حقيقة أن إسرائيل ليست ديمقراطية ليبرالية متجذرة، بل إنها ديمقراطية على المستوى الرسمي فقط، أي أنها ديمقراطية تتيح قدراً كافيا من حرية التعبير (المقيدة بواسطة الرقابة العسكرية)، وتتيح انتخابات عامة حرة (لكنها لا تخلو من الفساد)، غير أن هناك عددًا من الأمور والجوانب التي تميز الديمقراطيات الليبرالية الحقيقية لا وجود لها هنا مطلقًا.

ويقول البروفسور غابي شيفر، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، إن الأمرين الأكثر أهمية غير المتوفرين في الديمقراطية الإسرائيلية هما:

(*) الأول، انعدام الوعي والإقرار بأن مصدر السيادة الحقيقية لا يتجسد في الكنيست والحكومة، وإنما في المواطنين.

(*) الأمر الثاني، والذي يرتبط بالأول، هو عدم قدرة المواطنين على التأثير في السياسة المتبعة من قبل الحكومة والتي يوجهها ضباط الجيش والموظفون الحكوميون. فهؤلاء يتحكمون عمليا في كل ما يحدث في إسرائيل.

وبرأيه فإن هناك على الأقل ثلاثة تأثيرات سلبية على الديمقراطية، عززتها الحرب الأخيرة (في غزة)، والتي يمكن تشخيصها بسهولة كبيرة.

التأثير الأول يتمثل في قبول العنف كوسيلة وحيدة لحل مشكلات اجتماعية وسياسية. ونتيجة لدروس حرب لبنان الثانية الفاشلة (في صيف ٢٠٠٦)، وكذلك لأسباب أخرى، فقد أيد الزعماء الإسرائيليون كلهم استخدام الجيش الإسرائيلي بصورة عنيفة ضد غزة. وقال ضباط الجيش والجنود الذين أدلوا بمقابلات صحافية بعد الحرب، في معظمهم، وبصراحة، إن اللجوء إلى العنف كان الطريق الأسلم لإدارة الحرب. وقد قبلت الأكثرية المطلقة من المواطنين الإسرائيليين اليهود، وبينهم السياسيون الكبار، هذا التوجه أو الموقف، والذي من شأنه فقط أن يدجج ويعزز العنف الذي يسم المجتمع الإسرائيلي منذ زمان طويل، ويشكل واحداً من أخطر الألغام الداخلية التي تهدد أية ديمقراطية ليبرالية حقيقية، والتي تحل فيها المشكلات من دون اللجوء إلى العنف.

التأثير الخطر الثاني هو على مكانة الفلسطينيين في إسرائيل. فالمحاولة المتكررة لمنع الأحزاب الفلسطينية الإسرائيلية ومقارنة أنصارها بعناصر «حماس» بل والتلميح إلى تعاون تلك الأحزاب مع هذه الحركة، إنما يشير إلى تفاقم إضافي في هذا المجال. ولقد كانت مكانة هؤلاء الفلسطينيين هشة أصلاً، إذ إنهم عانوا من تمييز يتنافى مع أبسط المبادئ الديمقراطية. وازدادت مكانتهم سوءاً وتدهوراً في أعقاب الحرب في غزة،

وهذه السيرورة ستؤدي مستقبلاً إلى مزيد من التدهور في الديمقراطية الإسرائيلية، الأمر الذي لا تدركه أكثرية الجمهور والساسة في إسرائيل.

الخطر الثاني هو على مكانة الفلسطينيين في إسرائيل

هناك أمر ثالث من شأنه أن يفاقم أكثر من ثغرات الديمقراطية الإسرائيلية وعيوبها، هو التطلع إلى «زعيم قوي» والذي عبر عن نفسه أيضاً في حملة الانتخابات التي جرت بعد الحرب الإسرائيلية في غزة.

وإن التطلع إلى مثل هذا الزعيم القوي والميل الشديد إلى ترك مهمة رسم السياسة واتخاذ القرارات في يده وأيدي مساعديه، وعدم الرغبة في استجلاء المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشاركة في عمليات صنع السياسات وتنفيذعل؛ كل ذلك يتجلى بوضوح ليس فقط في مواقف الجمهور وإنما أيضاً في الحملات الانتخابية الأخيرة لكل من بنيامين نتنياهو وتسيبي ليفني وإيهود باراك وأفيغدور ليبرمان، والذين يؤمنون بشكل واضح بهذه التسوية غير الديمقراطية التي تعطى فيها قوة ونفوذ كبيران للزعيم الذي ينظر إليه كزعيم قوي.

وعدا عن هذه المشكلات المركزية الثلاث، ثمة مشكلات أخرى تضر بالديمقراطية الإسرائيلية التي تراوح مكانها منذ زمن طويل. ولكن يخيل أنه وخلافاً لنتائج الحروب التي جرت في أنحاء مختلفة من العالم، والتي أدت إلى تحولات ديمقراطية مدهشة (كما حصل في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية)، فإن الحرب الأخيرة في غزة أدت إلى مزيد من التدهور في مكانة إسرائيل في النظام العالمي، وعلى المدى البعيد في وضع الديمقراطية الإسرائيلية أيضاً، والتي تعاني من خلل وعيوب.

أمّا البروفسور يارون إزراحي فيعتقد أن إسرائيل ديمقراطية بنسبة ٤٠ بالمئة فقط، وذلك لأن الأسس الديمقراطية الرسمية متوفرة، على غرار انتخابات حرة، تداول السلطة سلميًا من دون عنف (لغاية مقتل إسحق رابين، الذي شكل حدثاً قاسياً للغاية)، كما أن المحاكم مستقلة جداً، وهناك صحافة حرة.

التطلع إلى «زعيم قوي»

والعوامل التي تحد من إمكان أن تكون إسرائيل ديمقراطية أكثر هي:

أولاً، طالما كانت إسرائيل دولة محتلة، ترسل مواطنيها وجنودها لقمع شعب بأكمله، فإنها لا تستطيع التحوّط بالشرعية التي يوفرها مصطلح «نظام ديمقراطي».

ثانيا، النظام الديمقراطي هو نظام تقيد فيه السياسة نفسها بواسطة دستور و/ أو ثقافة سياسية من ضبط النفس. وهذان العاملان غير متوفرين في إسرائيل- لا دستور ولا ثقافة سياسية تقوم على ضبط النفس- وهما سمتان بارزتان للديمقراطية.

ثالثاً، الأكثرية في إسرائيل هي أكثرية إثنية وليست أكثرية سياسية، وعلى الرغم من

أنها يمكن أن تتبدل بين الانتخابات، إلا إنها تظل بصورة دائمة أكثرية إثنية، وهذا أمر غير ديمقراطي، كما أن هذا ليس وصفة نموذجية للديمقراطية.[٢٣]

حريق الكرمل وما كشف عنه

انتهى العام ٢٠١٠ بانشغال كبير بالحريق الهائل الذي اندلع في الكرمل يوم ٢ كانون الأول ٢٠١٠، وأسفر عن مقتل ٤٣ شخصا بينهم ٣٧ سجانا، كما أصيب عشرات الأشخاص الآخرين بحروق أو جراء استنشاق دخان الحريق. وأتت النيران على ٥٠ ألف دونم من الغابات والأحراج ومناطق الرعي، وألحقت أضرارا بثلاث بلدات، وأدّت إلى احتراق أكثر من ٥ ملايين شجرة، وأكثر من ٧٤ مبنى بشكل كامل في كيبوتس «بيت أورن» وقرية الفنانين «عين حوض» والمدرسة الداخلية «يمين أوراد»، فيما ألحقت أضرارًا كبيرة بـ ١٧٣ مبنى احترقت بشكل جزئي، وتم إجلاء عشرات آلاف الأشخاص من بيوتهم، بينهم ٥٠٠ أسير فلسطيني في سجن الدامون، وجنود سجناء في سجن عسكري (سجن ٦)، وسجناء جنائيون في سجن مدني، كما تم إخلاء معسكرين للجيش الإسرائيلي.

وفيما بدا الإسرائيليون مذهولين إزاء حجم الحريق، فإنهم ذُهلوا أكثر إزاء عجز السلطات المسؤولة عن إخماده، وإزاء النقص الهائل في الوسائل الكفيلة بذلك. ووصفت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذا العجز بـ «الإخفاق» و «التقصير»، إلى درجة أن بعضها شبهه بإخفاق إسرائيل في حرب تشرين العام ١٩٧٣. وتمت السيطرة على الحريق بفضل مساعدات مجموعة من الدول الأوروبية وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وتركيا والولايات المتحدة، بعد أن استنجد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بها من خلال اتصالات مكثفة مع قادتها وطلب إرسال طائرات لإخماد النيران ومادة «رتادانت». ووصلت إلى إسرائيل، خلال أيام الحريق، طائرات لإخماد النيران، بينها طائرة «إليوشين» الروسية العملاقة التي تتسع إلى ٤٢ ألف لتر من المياه، والطائرة الأميركية الأكبر من نوعها في العالم لإخماد الحرائق، «إيفرغرين سوبرتانكر»، وهي طائرة بوينغ ٧٤٧ تم تحويلها إلى طائرة إخماد حرائق وقادرة على العمل في الليل وتتسع لـ ٨٠ ألف لتر من الماء. كذلك وصلت إلى إسرائيل عشرات آلاف الأطنان من مادة «رتادانت» و٥٠٠ رجل إطفاء من شتى أنحاء العالم.

النظام الديمقراطي هو نظام تقيد فيه السياسة نفسها بواسطة دستور و/ أو ثقافة سياسية من ضبط النفس. وهذان العاملان غير متوفرين في إسرائيل

ورأت جلّ التعليقات الإسرائيلية أن التقصير الحقيقي الذي كشف الحريق الكبير في الكرمل النقاب عنه كامن في إهمال خدمات الإطفاء والإنقاذ في إسرائيل، على

الرغم من كونها ركنًا أساسيًا من أركان حماية الجبهة الداخلية. وفي ضوء هذا الإهمال فإن تلك الخدمات لا يمكنها أن تقوم بدورها في ساعات الطوارئ، وخصوصًا في حال وقوع مواجهة عسكرية مقبلة تكون مقرونة بإطلاق صواريخ على مناطق آهلة بالسكان المدنيين.[٢٤]

كما أشير إلى ما يلي:

١- أن مراقب الدولة الإسرائيلية كان قد أصدر العام ٢٠٠٧، في ضوء وقائع حرب لبنان الثانية (صيف ٢٠٠٦)، تقريرًا يتعلق بأوضاع الجبهة الإسرائيلية الداخلية وطلب تنفيذه فورًا (وذلك نظرًا لعدم قيام لجنة فينوغراد التي تقصت وقائع تلك الحرب بدراسة أوضاع الجبهة الداخلية)، ومنذ ذلك الوقت طرأت تحسينات كثيرة على عمل خدمات الإسعاف الأولي وأقيمت «هيئة طوارئ وطنية» في وزارة الدفاع، غير أن خدمات الإطفاء والإنقاذ بقيت على حالها الرثّة؛

٢- أن المسؤولين في وزارة الداخلية الإسرائيلية (المسؤولة عن خدمات الإطفاء والإنقاذ) يعتقدون أنه لا توجد أية ضرورة لبذل جهود كبيرة في تأهيل رجال الإطفاء، ولذا فإن تأهيلهم الأساس ظل متخلفًا جدًا عن التأهيل الذي يحصل عليه نظراؤهم في الدول المتطورة في العالم كافة. وبناء على ذلك فإن الدرس الأهم الذي يجب استخلاصه من الحريق في الكرمل هو «إنقاذ خدمات الإطفاء والإنقاذ من يد وزارة الداخلية على وجه السرعة».[٢٥]

وفيما بدا الإسرائيليون مذهولين إزاء حجم الحريق، فإنهم ذُهلوا أكثر إزاء عجز السلطات المسؤولة عن إخماده، وإزاء النقص الهائل في الوسائل الكفيلة بذلك

وذكرت صحيفة «**هآرتس**» أنها أجرت تحقيقا تبين منه أن الحكومات الإسرائيلية تتجاهل بشكل دائم قراراتها وتقارير مراقب الدولة وتوصيات لجان التحقيق في كل ما يتعلق بالاستعدادات لمواجهة كوارث كبيرة. وأضافت أن التحقيق في استعدادات الدولة للكوارث المختلفة، مثل وقوع هزة أرضية أو سقوط صاروخ في منشأة تحتوي على مواد خطيرة في منطقة خليج حيفا أو وقوع حادث طيران أو انتشار وباء، يظهر صورة كئيبة.[٢٦]

وجاء في تعليقات أخرى: بطبيعة الحال كان في إمكان إسرائيل أن تستنجد بزعماء دول أجنبية مثل اليونان وقبرص وروسيا وغيرها من أجل تقديم المساعدة لها لإخماد الحرائق التي اندلعت في جبل الكرمل، لكن لا بُدّ من تذكير المؤسسة السياسية الإسرائيلية أنه لا يمكنها الاستناد إلى معونة كهذه عندما يطلق أول صاروخ على سكانها المدنيين سواء من الشمال أو الجنوب، أو من بعيد أو قريب، وستكون عندها مطالبة بأن تواجه ذلك بوسائلها الخاصة وبالعتاد الذي حصلت عليه من الولايات

المتحدة. في ضوء هذا فإن العبرة الأهم التي يتعين على أصحاب القرار استخلاصها في الوقت الحالي هي أنه يجدر بهم البحث سريعًا عن طرق لتحقيق اختراق سياسي مع الفلسطينيين، ومع سورية، ومع الدول العربية التي نطلق عليها صفة المعتدلة، ذلك بأنه بواسطة اختراق كهذا فقط يمكن أن نخمد الحريق الأكبر الذي من شأنه أن يلحق أضرارًا بسكان إسرائيل كافة. إن الامتحان الحقيقي الذي يقف نتنياهو أمامه الآن غير كامن في إقامة لجنة تحقيق لتقصي الإخفاقات التي كشفها الحريق الكبير في الكرمل فحسب، وإنما كامن أيضًا في اتخاذ القرارات الصائبة التي تحول دون وقوع حرائق أكبر، وتسفر عن تعزيز جهوزية المنظومات الحكومية المتعددة لمواجهة كل ما يترتب على اندلاع الأزمات.[٢٧]

العبرة الأهم التي يتعين على أصحاب القرار استخلاصها في الوقت الحالي هي أنه يجدر بهم البحث سريعًا عن طرق لتحقيق اختراق سياسي مع الفلسطينيين، ومع سورية، ومع الدول العربية التي نطلق عليها صفة المعتدلة، ذلك بأنه بواسطة اختراق كهذا فقط يمكن أن نخمد الحريق الأكبر الذي من شأنه أن يلحق أضرارًا بسكان إسرائيل كافة

قراءات إسرائيلية في حصاد العقد الفائت: تعمق التدخل الدولي وتفاقم الاستحواذ الديمغرافي!

يمكن اعتبار عدد تشرين الأول ٢٠١٠ من المجلة الفصلية «**المستجد الإستراتيجي**»، التي يصدرها «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، واحدًا من أبرز التقارير الإسرائيلية الحديثة التي تصدّت لإجمال حصاد العقد الفائت (٢٠٠٠-٢٠١٠) من خلال قراءة أهم المحطات التي شهدها والمرتبطة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وذلك تحت عنوان محدّد هو دراسة تأثير الانتفاضة الفلسطينية الثانية في مناسبة مرور عشرة أعوام على اندلاعها في أيلول ٢٠٠٠.

إن أول ما يصادفه قارئ هذا العدد هو تقويم رئيس المعهد د. عوديد عيران، أحد كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين، بأنه ربما سيتبين في المستقبل أن العقد الفائت هو الأكثر أهمية في تاريخ الصراع الإسرائيلي- العربي من بين العقود التي سبقته كلها، وربما ستكون السيرورات والأحداث التي وقعت في هذا العقد الأكثر حسما وأهمية من بين التطورات والأحداث السابقة كافة.

تقويم د. عوديد عيران، أحد كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين، بأنه ربما سيتبين في المستقبل أن العقد الفائت هو الأكثر أهمية في تاريخ الصراع الإسرائيلي- العربي من بين العقود التي سبقته كلها،

ويتوقف الكاتب بشكل خاص عند مسألة التدخل الدولي في الصراع، فيشير إلى أن من الصعب الإشارة إلى عقد تعمق فيه التدخل الدولي في جوانب حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أكثر من هذا العقد. ومع أن ذلك من ناحية إسرائيل ينطوي على قدر من الإيجابية، إلا إنه لا بُدّ من أن تترتب عليه قيود مستقبلية على حرية عملها.

وقد انعكس هذا التدخل الدولي بادئ ذي بدء في النشاطات الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية. لكن في الوقت ذاته، فإنه في أعقاب فشل المفاوضات الإسرائيلية-

الفلسطينية في العام ٢٠٠٠ ومطلع العام ٢٠٠١ واندلاع الانتفاضة الثانية، ازداد التدخل الدولي في محاولة لرسم سمات التسوية المستقبلية وملامحها. ومن هذه السيرورة انبثقت مثلاً أفكار الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠، والمبادرة العربية للسلام في ٢٠٠٢، وخريطة الطريق في ٢٠٠٣، ومؤتمر أنابوليس في ٢٠٠٧، واستئناف المفاوضات المباشرة في أيلول ٢٠١٠. وبرأيه فإن الحديث يدور في شكل أساسي على تدخل فعال من جانب الولايات المتحدة أكثر من تدخل لاعبين دوليين آخرين، إلا إنه لا بُدّ من الإشارة إلى أن لاعبًا جديدًا دخل إلى النشاطات والجهود السياسية والاقتصادية ممثلا في اللجنة الرباعية الدولية، وفي واقع الأمر فإن تدخل «الرباعية» ملموس بشكل رئيس في المجال الاقتصادي، غير أن النشاطات العامة والشاملة لهذا الإطار أوجدت سابقة لن تستطيع إسرائيل تجاهلها في المستقبل.

وكانت هناك سابقة أخرى مهمة، وربما تكون دلالاتها للمدى البعيد أكثر أهمية، تتمثل في التدخل الدولي في الجوانب الأمنية، وخصوصا فيما يتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية بموجب «خريطة الطريق»، وإنشاء أجهزة أمنية (فلسطينية) بالتعاون بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذا التدخل المباشر أوجد سابقة لا يمكن لإسرائيل أيضا تجاهلها أو منع تكرارها. ولم يكن هذا المثال الوحيد، إذ لا مفر من الإشارة إلى أن إسرائيل وافقت أيضا على وجود فريق من المراقبين من طرف الاتحاد الأوروبي على الحدود بين قطاع غزة ومصر كبديل جزئي لوجودها في المعبر بين الجانبين (المصري والفلسطيني). وبالتالي فإن ما يمكن افتراضه هو أن مطلب إسرائيل بشأن ترتيبات أمنية وثيقة وناجعة يمكنها، بواسطة مرابطة قوات أمنية إسرائيلية بعد وضع الاتفاق موضع التنفيذ، الحيلولة دون شن عمليات «إرهابية» من أراضي الدولة الفلسطينية، سيصطدم برفض الفلسطينيين، الأمر الذي قد يؤدي إلى مرابطة عناصر أمنية دولية تلبي متطلبات إسرائيل في المجال الأمني.

ثمة تطوّر مهم آخر يعتقد الكاتب أنه أصبح ناجزًا مع انتهاء العقد الفائت، وهو ترسيخ مبدأ الدولتين كحل سياسي نهائي. وفي هذا الصدد فإنه يشير إلى أنه على الرغم من أن مبدأ الدولتين بدأ «يحلق» في الفضاء السياسي الإسرائيلي على الأقل منذ توقيع اتفاقيات أوسلو العام ١٩٩٣، إلا إنه لم ينل شرعية رسمية من الولايات المتحدة سوى في خطاب الرئيس السابق جورج بوش في حزيران ٢٠٠٢، وفي «خريطة الطريق» في ٢٠٠٣، التي قبلت إسرائيل بمسارها الرئيس.

ويشدّد عيران على أن أغلبية معسكر اليمين السياسي في إسرائيل وافقت على هذا

المبدأ لأول مرة فقط بعد تأليف حكومة أريئيل شارون الأولى في العام ٢٠٠١، وقد انسحب وزيران فقط من حكومة شارون بينما لم ينسحب أي وزير من حكومة بنيامين نتنياهو بعد خطاب «بار- إيلان» في حزيران ٢٠٠٩ (ولا حتى أفيغدور ليبرمان- رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف- الذي سبق أن انسحب من حكومة شارون الأولى على هذه الخلفية). ويشكل ذلك في رأيه تحولا أيديولوجيا لا يستهان به، وهو شرط ضروري - وإن لم يكن وحيدًا- لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، يكون مقبولا من الجانبين.

ومع أن من الواضح أنه مع استمرار المفاوضات سينشب جدل حاد بشأن سمات الدولة الفلسطينية وملامحها ومكونات سيادتها، غير أن استعداد اليمين الإسرائيلي لقبول الفرضية الأساسية للحل ينطوي، وفق اعتقاده، على «مغزى تاريخي» بعيد المدى.

بيد أن هذا الإقرار سرعان ما أخذ يتوازى مع مطلب اعتراف العرب بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي. ويعتبر ذلك تجديدًا أيضًا، إذ إن هذا المطلب لم يطرح في جميع جولات المفاوضات السابقة، ويعتقد عيران أن هناك طرقا لحل مسألة قلق الفلسطينيين والعرب إزاء ما يسميه «الأقلية العربية في إسرائيل» وحقوقها الكاملة، الأمر الذي يطرح كسبب لرفضهما (أي الفلسطينيين والعرب) تقديم الاعتراف المطلوب. وكما هو معلوم فإن مسألة المكانة الدستورية والفعلية للعرب في إسرائيل نشأت بفعل قيام دولة إسرائيل، إلا أنها أخذت تتفاقم أكثر فأكثر، وقد سمعت من طرف الجانبين، اليهودي والعربي، خلال العقد الفائت، تعابير متطرفة يمكن في المستقبل أن تلقي بثقلها على إيجاد حل للصراع الشامل.

على صعيد آخر كان لأحداث العقد الفائت، ودور الانتفاضة فيها، تأثير على الرأي العام الإسرائيلي في كل ما يتعلق بـ «قضايا الأمن القومي»، وهو ما يتناوله مقال آخر في المجلة الفصلية نفسها كتبه الباحث في المعهد الدكتور يهودا بن مئير، الذي كان في السابق عضوًا في الكنيست وشغل منصب نائب وزير الخارجية، والباحثة أولنا بيغانو - مولدافسكي، مستندين إلى مجموعة كبيرة من استطلاعات الرأي العام التي أجراها المعهد، وإلى استطلاعات أخرى أيضا تم نشرها في الصحف والمجلات والدراسات ذات الصلة، منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٩. وبناء عليه فإنه تراكمت أمام الباحثين كمية كبيرة من الاستطلاعات تمكنا، بعد تحليلها، من الإطلاع على آراء الجمهور اليهودي في إسرائيل إزاء القضايا السياسية والأمنية، من جهة، وعلى نظرة هذا الجمهور إلى الفلسطينيين خاصة والعرب عامة، من جهة أخرى.

وسعى الباحثان للتوصل إلى إجابات عن ثلاثة أسئلة، هي: أولاً، هل بالإمكان تلمس وجود تأثير متصل للانتفاضة على الرأي العام الإسرائيلي؟؛ ثانيًا، إذا كانت الإجابة عن السؤال الأول إيجابية، فإلى أية ناحية أثّرت الانتفاضة، وما هي التغيرات التي حدثت في صفوف الرأي العام الإسرائيلي عقب أحداث الانتفاضة؟؛ ثالثا، هل التغيرات في أوساط الرأي العام المذكور والتي تم رصدها كانت قصيرة الأمد ومتغيرة، أم إنها كانت تغيرات بعيدة الأمد ولا يزال تأثيرها قائما حتى الآن؟. ومن أجل الرد على هذه الأسئلة، استخدم الباحثان أجوبة المشتركين في الاستطلاعات عن أسئلة تتعلق بمواقفهم إزاء أربعة مبادئ أساسية: «دولة مع أغلبية يهودية»؛ «أرض إسرائيل الكاملة»؛ «دولة ديمقراطية»؛ «الحالة السلمية».

وخلص تحليلهما إلى أن آراء الجمهور اليهودي في إسرائيل في العام ٢٠٠٩ كانت قريبة جدا من آرائه في العام ١٩٩٨، على الرغم من أنه خلال هذه الفترة وقعت «أحداث أمنية» بالغة الأهمية، على غرار الانتفاضة الفلسطينية، خيبة أمل الإسرائيليين من تنفيذ خطة الانفصال عن غزة، حرب لبنان الثانية، إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على جنوب إسرائيل، والحرب على غزة أو ما يعرف في إسرائيل بـ«عملية الرصاص المصبوب».

ورأى الباحثان أنه «إذا كان هناك تأثير بارز للانتفاضة الفلسطينية، فإنه بالأساس كان في اتجاه تعزيز مركزية الاعتبار الديمغرافي». وبينما كان مبدأ «الحالة السلمية» في الأعوام التي سبقت الانتفاضة هو المبدأ الأهم في نظر الإسرائيليين، فإن مبدأ «دولة مع أغلبية يهودية» أصبح منذ العام ٢٠٠٣ هو الأهم. وتزايدت أهمية هذا المبدأ رويدًا رويدًا إلى درجة أنه في العام ٢٠٠٦ اعتبره أكثر من نصف الإسرائيليين على أنه المبدأ الأهم على الإطلاق. وقد كان الموضوع الديمغرافي مركزيا في تفسير الحاجة، بالنسبة لإسرائيل طبعا، إلى تنفيذ الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة. ونجم اهتمام الإسرائيليين بالموضوع الديمغرافي عن بضعة أحداث، شدد الباحثان على أن الانتفاضة كانت أحد أبرزها.

وكان الرأي العام الإسرائيلي مختلفا في عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، اللذين بلغت الانتفاضة فيهما ذروتها، وبرز خلالهما ارتفاع معين في نسبة أهمية مبدأ «أرض إسرائيل الكاملة». لكن باستثناء هذين العامين فإن نسبة الإسرائيليين التي تعتبر هذا المبدأ على أنه الأهم بقيت تتراوح ما بين ٧ إلى ١١ بالمئة. كذلك فإنه باستثناء العام ٢٠٠٢، تم تدريج هذا المبدأ طوال الأعوام الفائتة على أنه الأقل أهمية من بين المبادئ الأربعة المذكورة أعلاه.

فضلاً عن ذلك، نوّه الباحثان بأنه كان للانتفاضة تأثير معين على انخفاض أهمية

مبدأ «دولة ديمقراطية» الذي يعني «حقوقا سياسية متساوية للجميع». ففي العام ١٩٩٩ رأى ٢٧ بالمئة من الإسرائيليين أنه المبدأ الأهم، وفي العام ٢٠٠٠ رأي ٣٢ بالمئة أنه الأهم، لكن منذ العام ٢٠٠٢ تراجع التأييد لهذا المبدأ وأخذ يتراوح ما بين ١٤ – ١٨ بالمئة، وهو ما يعني بلغتهما تعاظم المشاعر السلبية لدى الإسرائيليين إزاء العرب، بمن فيهم العرب في إسرائيل، عقب أحداث الانتفاضة.

ولا شكّ في أن هذا المعطى بالذات يتسق مع تفاقم الاستحواذ الديمغرافي، والذي يغذي بدوره التمسك بمطلب الدولة اليهودية. ومن الملفت أن المقال الذي يتناول هذا المطلب بالتشريح في المجلة الفصلية ذاتها، وهو بقلم الباحثة شيري طال– لندمان، يؤكد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيامين نتنياهو قد رفع درجة الأهمية المعطاة له إلى حدّ طرحه باعتباره واحدا من القضايا الجوهرية الأكثر مركزية المدرجة على مائدة المفاوضات. وتخالف الباحثة الآراء التي تقول إن طرحه لا يعدو كونه وسيلة تكتيكية لتحقيق أهداف أخرى، مؤكدة أن الإصرار عليه ناجم عن دوافع جوهرية أكثر مما هو ناجم عن محاولة لتأجيل مؤقت في العملية السياسية.

وهي ترى أن وقائع العقد الفائت تنطوي على ظهور تطوّر مهم في الخطاب الإسرائيلي بشأن القضايا الجوهرية في النزاع، وفي نهايته احتل مركز الحلبة العامة والسياسية اتجاه أصبحت فيه مكانة مسألة جوهرية خامسة متقدّمة على مكانة المسائل المركزية الأربع التي طرحت على مائدة المفاوضات في العام ٢٠٠٠ (وهي الحدود والمستوطنات؛ القدس؛ اللاجئون؛ الأمن)، والمقصود مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، بل إن هذه المسألة، مع افتتاح جولة المحادثات السياسية في أواخر صيف ٢٠١٠، حظيت في الأجندة التي عرضها نتنياهو للعملية السياسية بمكانة الصدارة من حيث أهميتها.

إجمال

اتسم العام الفائت بتعزّز النزعات اليمينية في صفوف الحكومة والرأي العام في إسرائيل، الأمر الذي ينعكس على السياسة الإسرائيلية الخارجية والداخلية. ويؤثر ذلك، على الصعيد الداخلي، في إذكاء محاولات رسم حدود جديدة للعبة الديمقراطية حتى فيما يتعلق بالعلاقات السائدة داخل المجتمع اليهودي.

ولا شك في أن نجاح المبادرات التشريعية لحزب «إسرائيل بيتنا» الرامية إلى إضفاء النزعة المركزية على الديمقراطية الإسرائيلية والتي تحظى بدعم من سائر مكونات الائتلاف الحكومي اليميني، يفتح شهية هذا الحزب على دفع مزيد من هذه المبادرات قدمًا، كما أن هذا النجاح شكل محفزًا لقيام رئيسه أفيغدور ليبرمان بتوسيع دائرة البيكار في هجومه كي تشمل مسؤولين كبارًا في الليكود اتهمهم مؤخرًا بمنع تكريس سلطة معسكر اليمين في إسرائيل، ومع أنه لم يذكر أي مسؤول منهم بالاسم، إلا إنه كان يقصد بهجومه كلا من رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين والوزراء ميخائيل إيتان وبني بيغن ودان مريدور، وذلك بسبب معارضتهم إقامة لجنة التحقيق مع منظمات حقوق الإنسان. ووفقا لما قاله فإنه بسبب هؤلاء الأشخاص لا تتمكن حكومة نتنياهو مع «إسرائيل بيتنا» من تطبيق برنامج اليمين وأيديولوجيته.[٢٨]

اتسم العام الفائت بتعزّز النزعات اليمينية في صفوف الحكومة والرأي العام في إسرائيل، الأمر الذي ينعكس على السياسة الإسرائيلية الخارجية والداخلية. ويؤثر ذلك، على الصعيد الداخلي، في إذكاء محاولات رسم حدود جديدة للعبة الديمقراطية حتى فيما يتعلق بالعلاقات السائدة داخل المجتمع اليهودي.

وثمة تقديرات بأن المعطيات المستجدة فيما يتعلق بالحالة الديمقراطية تحيل إلى أنه لم يعد في إسرائيل ٢٠١٠ منظومات يمكنها توفير الحماية لحرية التعبير. ويبدو، من ناحية أخرى، أن الإسرائيليين في معظمهم يعتقدون أن الديمقراطية منحصرة في إجراء انتخابات عامة مرة كل بضعة أعوام فقط، فضلاً عن أنهم قد ضاقوا ذرعًا بأجهزة الإشراف والمراقبة كلها، والتي تعتبر المحك الحقيقي للنظام الديمقراطي. والأمر المؤكد هو أن إسرائيل كهذه تكون على استعداد أكثر فأكثر لأي شرّ، ولن يقف في طريقها أي شيء، فضلاً عن أن أي زعيم عنيف وخطر وأي جرائم حرب سيصبحان محل ترحيب وتأييد. ويشدّد البعض على أنه لا توجد أية حاجة في إسرائيل لحدوث انقلاب عسكري، وذلك لأن المؤسسة الأمنية تحكم سيطرتها الكاملة على معظم مجالات الحياة.[٢٩]

وإذا كان اتهام الحكومة الإسرائيلية الحالية بالافتقار إلى أية رؤية أو طريق سياسية يبدو صحيحًا بالنسبة إلى الذين يتبنون رؤية أو طريقا مغايرة فقط، فإن ما يجب توكيده بغض النظر عن الرؤية التي يتبناها هؤلاء، هو أن هذه الحكومة وعلى رأسها نتنياهو لديها رؤية تحاول من خلالها أن تتسبّب باستمرار الوضع السياسي القائم، والذي تقف في صلبه حالة اللاحرب واللاسلم على ما تنطوي عليه من شحنات خطرة. بيد أن ذلك غير مرهون برغبة إسرائيل وحدها.

الهوامش

١ **يديعوت أحرونوت**، ١٨/ ١/ ٢٠١١ .

٢ المصدر السابق .

٣ المصدر السابق .

٤ **معاريف**، ١٨/ ١/ ٢٠١١ .

٥ ألوف بن، **هآرتس** ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠ .

٦ مئير شاليف، **يديعوت أحرونوت** ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠ .

٧ الرؤية القائلة إن المشكلة الرئيسية التي تواجه العالم في الوقت الحالي كامنة في الخطر الإيراني تكررت في خطابات نتنياهو في الآونة الأخيرة، وخاصة في سياق الخطاب الذي ألقاه يوم ١١/ ١/ ٢٠١١ في اللقاء الذي عقده مع مراسلي وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الأجنبية في إسرائيل بمناسبة العام الجديد . وشدّد نتنياهو على أن من الضروري أن يكون لدى إسرائيل ولدى العالم كله خيار عسكري إزاء إيران، أو على الأقل جعل الإيرانيين يشعرون بوجود خيار كهذا .

٨ سيفر بلوتسكر، **يديعوت أحرونوت** ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠ .

٩ بن، المصدر السابق .

١٠ **يديعوت أحرونوت** ٩/ ٤/ ٢٠١٠ .

١١ **يديعوت أحرونوت** ١٩/ ٣/ ٢٠١٠ .

١٢ سيما كدمون، **يديعوت أحرونوت** ٢١/ ١/ ٢٠١١ .

١٣ أريئيلا رينغل- هوفمان، **يديعوت أحرونوت** ٢٠/ ١/ ٢٠١١ .

١٤ غادي طاوب، **يديعوت أحرونوت** ١٠/ ١/ ٢٠١١ .

١٥ د . أفيعاد كلاينبرغ، **يديعوت أحرونوت** ٤/ ١/ ٢٠١١ .

١٦ عرضت ورقة صدرت في كانون الأول ٢٠١٠ عن مركز عدالة القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل قائمة بعشرين قانونًا مركزيًا جديدًا ومشاريع قوانين مطروحة الآن تميز جميعها ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وتهدد حقوقهم كمواطني الدولة، وتنتهك في بعض الحالات حقوق السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة . ولا تشمل هذه الورقة جميع التشريعات التمييزية أو العنصرية المطروحة حاليًا في الكنيست، لكنها تُعدّد مشاريع قوانين تتمتع بقسط كبير من الفرص لنجاح تشريعها وتحولها إلى قوانين تحمل ضررًا جسيمًا لحقوق الفلسطينيين، في حال تشريعها . وأشير في الورقة إلى أن هذه القوانين ومشاريع القوانين التمييزية تترافق مع سلسلة من لوائح الاتهام الجنائية التي يقدمها المدعي العام ومع وسائل تحريضية وعقابية يقودها الكنيست الإسرائيلي في إطار ملاحقة أعضاء الكنيست العرب . راجع الفصل الخاص بالفلسطينيين في إسرائيل ضمن هذا التقرير .

١٧ هذا ما خلص إليه مقال بقلم شيري كرافس، وهي مساعدة بحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس ومحامية متخصصة في القانون الدولي في جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة، والبروفسور مردخاي كريمنيتسر، نائب رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية والأستاذ في كلية الحقوق في الجامعة العبرية - القدس . وقد نُشر في الموقع الإلكتروني للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية على شبكة الانترنت .

١٨ **المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٣/ ٢/ ٢٠١٠ .

١٩ **المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ١٧/ ٨/ ٢٠١٠ .

٢٠ **هآرتس** ١٦/ ١/ ٢٠١١ .

٢١ مقال كرافس وكريمنيتسر من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، مصدر سبق ذكره .

٢٢ إيتان هابر، **يديعوت أحرونوت** ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠ .

٢٣ مجلة «**قضايا إسرائيلية**»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، العدد ٣٩ - ٤٠، شتاء ٢٠١١ .

٢٤ أليكس فيشمان، **يديعوت أحرونوت** ٦/ ١٢/ ٢٠١٠ .

٢٥ المصدر نفسه .

٢٦ **هآرتس** ٦/ ١٢/ ٢٠١٠ .

٢٧ شمعون شيفر، **يديعوت أحرونوت** ٥/ ١٢/ ٢٠١٠ .

٢٨ **يديعوت أحرونوت** ١١/ ١/ ٢٠١١ .

٢٩ غدعون ليفي، **هآرتس** ٢٩/ ٤/ ٢٠١٠ .